

مكتبة الاغرام
للبحث العلمي

السوق الشرق
أوسطية

المجلد الاول



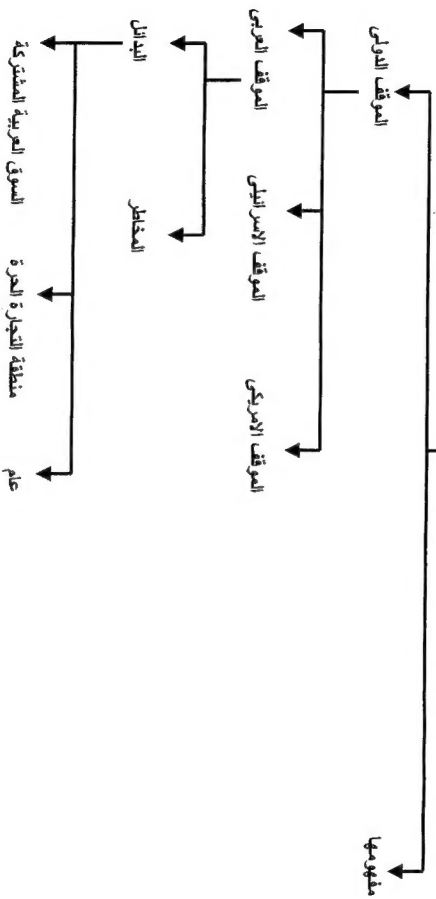
السوق الشرق أوسطية

المجلد الأول

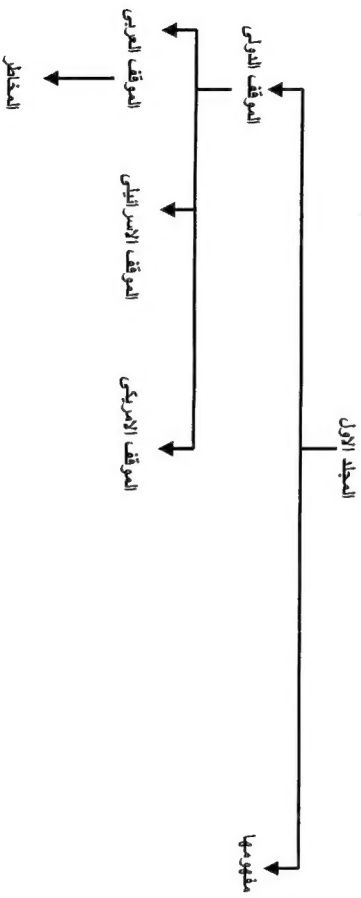
إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الموقف الشرق اوسطية



الموقف الشرقي اوسمطيّة



قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

الاهرام - العالم اليوم - السياسة الكويتية

٦

ثانياً : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادية - مجلة السياسة الدولية - مجلة الوسط

ثالثاً : الكتب

- | | | | | |
|------|--------------------------|-------------------------------|----------------------------|-----|
| ١٩٩٥ | محمد سعيد النابلسي | الشرق اوسطية | كتاب | ١ - |
| ١٩٩٧ | نواف الرومي | التحديات الوطن العربي | كتاب | ٢ - |
| ١٩٩٧ | ع : ٥٧ سعد الدين ابراهيم | الرؤى المستقبلية للشرق العربي | كراسات استراتيجية | ٣ - |
| ١٩٩٨ | مجلد بدر عناد | التغيرات الاقتصادية الدولية | كتاب | ٤ |
| ١٩٩٨ | ماجد كياني | المشروع الشرق اوسطى | كتاب | ٥ |
| ١٩٩٨ | ع : ٤٠ احمد خليل الضبع | منطقة التجارة العربية الحرة | ملف الاهرام
الاستراتيجى | ٦ |
| ١٩٩٩ | شريف دلاور | تحديث مصر | كتاب | ٧ |
| ١٩٩٩ | سليمان المنذرى | السوق العربية المشتركة | كتاب | ٨ |
| ١٩٩٩ | ع : ٨٠ نبيل كحالة | السوق العربية المشتركة | كراسات استراتيجية | ٩ |
| ١٩٩٩ | وحيد عبد الحميد | التقرير الاستراتيجى العربي | كتاب | ١٠ |

مفهومها

السوق الشرق اوسطية

مفهومها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الشرق اوسطية ماهيتها	محمد سعيد النابلسي	(كتاب) الشرق اوسطية		١٩٩٥	١
٢	الشرق اوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية	ممدوح شوقي	(مجلة) السياسة الدولية	١٢٥	يوليو ١٩٩٦	٤
٣	الرؤية الشرق اوسطية	سعد الدين ابراهيم	كراسات استراتيجية	٥٢	١٩٩٧	٩
٤	النظام الاقليمي والنظام الشرق اوسطي	ماجد كيالي	(كتاب) المشروع الشرق اوسطي		١٩٩٨	١٣
٥	السوق الشرق اوسطية	شريف دلاور	(كتاب) تحديث مصر		١٩٩٩	١٦

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد سعيد النابلسي
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الشرق أوسطية	تاريخ الصدور :	١٩٩٥

الشرق أوسطية - ماهيتها وإمكانات نجاحها

مفهوم الشرق الأوسط

ليس هناك تحديد جغرافي متفق عليه للشرق الأوسط . فهو في التفكير العربي يشمل البلدان العربية في آسيا ومصر دون بلدان شمال أفريقيا والسودان . وهو في التفكير الغربي السياسي الحالي يضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل ومصر . وهو في التفكير الإسرائيلي المنصب على جوهر العملية السلمية يضم سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل ومصر أيضا ، ولكن المنظور السياسي الإسرائيلي يضيف للعراق ، ومنظور الاقتصاد السياسي الإسرائيلي يضيف دول الخليج ، والمنظور الاستراتيجي الإسرائيلي يضيف ليبيا وإيران وتركيا والباكستان .

ولهذا التفاوت في تحديد مفهوم الشرق الأوسط دلالاته الكبيرة والمعقدة التي لا يتسع المجال لتناولها . ورغم ذلك يفرض موضوع الورقة الأخذ بمفهوم واضح للشرق الأوسط . ولعل المنظور الاقتصادي المنطقي يفرض أن يضم الشرق الأوسط الأردن ، وفلسطين ، وإسرائيل ، وسوريا ، ولبنان ، والعراق ، علاوة على مصر ، مع التنويه بأن للعراق وضعا خاصا على المدى المنظور . وينكر أن مفهوم هذا التجمع الإقليمي ، الذي يطلق عليه أحيانا تعبير « الشرق » ، أو تعبير « الشرق الأوسط الجديد » قد بدأ بالظهور بشكل أو آخر حتى قبل حرب الخليج ، وذلك جنبا إلى جنب مع تجمع الخليج العربي والتجمع المغاربي . ولكن العملية السلمية زادت من تسليط الضوء على هذا المفهوم ، وعززت من النظرة له كبديل لمفهوم الوحدة العربية . ومهما يكن من أمر ، فإن هذا المفهوم للشرق الأوسط الجديد هو الذي يلاقى جل الاهتمام ، وهو موضوع للترتيبات الاقتصادية المرافقة للعملية السلمية .

أهداف الشرق أوسطية

فرضت جملة من التطورات الدولية والإقليمية الانتقال بالصراع العربي الإسرائيلي من حالة « اللاملم واللاحرب » ، التي وصلها إلى حالة للتفاوض على إقامة السلام في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانتهاء المعسكر الاشتراكي . وعززت حرب الخليج عملية الانتقال للحالة الجديدة . ولكن هذا السياق للأحداث مهدت له تطورات سابقة أيضا أبرزها فشل الحل العسكري للصراع العربي الإسرائيلي ، وتلاشى الايمان بلمكاتينته على المدى المنظور .

ويسوغ سياق الأحداث الدولية والإقليمية أهدافا ومصالح دولية وإقليمية وقطرية متباينة للشرق أوسطية . وبالتركيز على المنظور الاقتصادي فقط ، يمكن ذكر الأهداف التالية للشرق أوسطية :

- ١ . تأمين استمرارية إمدادات النفط للدول الصناعية وخاصة أمريكا على المدى البعيد بكميات وأسعار ملائمة . وينظر للسوق الشرق أوسطية على أنها أحد متطلبات دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة المحيطة بمنطقة النفط .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد سعيد النابلسي
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الشرق أوسطية	تاريخ الصدور :	١٩٩٥

٢ - ترى الدول الغربية أن تكوين تجمع جديد فى المنطقة باسم الشرق الأوسط يساعد فى إزالة الصيغة القومية عن مواقف دول المنطقة ، ويمكنها بالتالى من التعامل مع العالم العربى ضمن عدة كتكلات أقل حجما من التكتل العربى الشامل فى حالة قيامه .

٣ - يعتبر الاستقرار السياسى والاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط ذا أهمية بالغة بالنسبة لأوروبا ، وذلك لقربها الجغرافى وما يمكن أن يولده عدم الاستقرار من مشاكل لأوروبا ، وماسة المرتبطة منها بالتطرف والهجرات . لذلك ، فإن إنشاء هذا التجمع وتطويره اقتصاديا ، يساعد أوروبا فى الحد من التبعات المحتملة ، وينعكس إيجابيا على استراتيجياتها الاقتصادية .

٤ - تنظر الدول الصناعية إلى أن إنشاء السوق للشرق أوسطية سيعمل على تنمية المنطقة وازدهارها اقتصاديا ، مما يساعد على توسيع سوق المنطقة وفتحها على استيعاب منتجات الدول الصناعية بما فيها إسرائيل .

٥ - إن فكرة الشرق أوسطية جزء من استراتيجية طويلة المدى تتبناها الدول الغربية ، وترتبط ارتباطا وثيقا بالعملية السلمية . وضمن هذا الإطار ، فإن مشروع الشرق أوسطية يسمى إلى أن يحقق على المدى المتوسط والبعيد :

(أ) زيادة ثقل الناس فى الجانبين الإسرائيلى والعربى للعملية السلمية من خلال الربط بين تحقيق الازدهار الاقتصادى ، وبين قيام السوق للشرق أوسطية .

(ب) إضاح المجال أمام إسرائيل للدخول إلى المنطقة من خلال الاقتصاد بعد فشلها فى ذلك عن طريق الخيار العسكرى .

(ج) توفير صيغة بديلة لدعم الاقتصاد الاسرائيلى تساعد فى التخفيف من العبء المترتب لتحقيق ذلك على اقتصادات الدول الكبرى ، وخاصة الاقتصاد الأمريكى .

٦ - تسمى الدول الكبرى ، وخاصة أمريكا ، من خلال إقامة السوق الشرق أوسطية ، إلى إلحاق دول المنطقة بالاقتصاد العالمى خاصة فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادى . ويمتد على ذلك من توجيه دول المنطقة نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وربط المنطقة باتفاقيات للتجارة مع أوروبا ، ولطرح فكرة الاندماج بالولايات المتحدة ضمن اتفاقات التجارة الحرة .

٧ - تتطلع كل دولة من دول المنطقة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية ، حيث تجد هذه الدول فى قيام السوق للشرق أوسطية فرصة لتجاوز المعوقات التى كانت تحول دون تنمية اقتصادها ، سواء من حيث تأمين موارد إضافية أو من حيث توافر سوق أكثر اتساعا لتسويق فوائض إنتاجها .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد سعيد النابلسى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) الشرق أوسطية	تاريخ الصدور :	١٩٩٥

إمكانات السوق الشرق أوسطية

من الناحية النظرية ، تملك دول الشرق الأوسط ، بالمفهوم الذى تم اعتماده سابقا لأغراض هذه للدراسة ، عددا من المقومات التى تساعد على إنشائها ، وتجعل من قيامها فرصة جيدة لتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية للدول المعنية . ومن أبرز هذه المقومات ما يلى :

١ - تشكل دول الشرق الأوسط مجتمعة اقتصادا ذا حجم معقول وقادرا على المنافسة فى وجه التكتلات الإقليمية التى ظهرت فى السنوات الأخيرة . ففي عام ١٩٩٣ بلغ مجموع الفائج المحلى الإجمالى لهذه الدول (بدون العراق) حوالى ١٤١,٣ مليار دولار أمريكى . وإذا ما علمنا أن للتجارة الخارجية تشكل أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول ، فإن قيام السوق الشرق أوسطية يشر بمستقبل واعد لحجم ومدى التعاون بين دول السوق .

٢ - تشكل دول الشرق الأوسط سوقا واسعة لاستثمارات سواء الموجهة للبنية التحتية ، أو لإنتاج السلع والخدمات . ومن مؤشرات ذلك أن عدد سكان هذه الدول بلغ حوالى ٨٤ مليون نسمة فى عام ١٩٩٣ ، علاوة على توافر الموارد والفرص لاستغلالها .

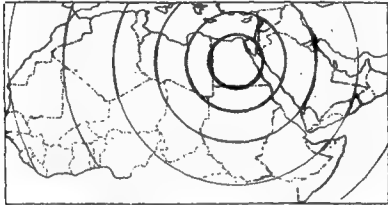
٣ - إن تفاوت البنية الإنتاجية وتباينها بين دول الشرق الأوسط بشكل عنصر دافعا لنجاح السوق الشرق أوسطية فى حالة قيامها ، حيث تمتد كل دولة من المزايا المتوافرة لدى الدول الأخرى . فبينما يتمتع الاقتصاد الاسرائيلى بقاعدة صناعية ومستوى تكنولوجى متطور ، يظل على الاقتصادات العربية الطابع التقليدى .

٤ - إن تنوع عناصر الإنتاج فى دول المنطقة ووفرته بشكل أساسا جيدا لدعم التكاملى الاقتصادى بين دول المنطقة . فبينما تمتاز إسرائيل بوفرة رأس المال والقدرة على حشده من مختلف أنحاء العالم ، تمتاز بعض الدول العربية الشرق أوسطية بوفرة الأيدى العاملة الماهرة والرخيصة بينما يمتاز بعضها الآخر بوفرة الموارد الطبيعية .

٥ - تحظى السوق الشرق أوسطية بدعم وتأييد الدول الكبرى ، وخاصة أمريكا وأوروبا . ويقام مثل هذه السوق هو أكثر على جذب تنقلات التمويل والاستثمار من الخارج .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد شوقي
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	١٢٥
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٦

الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية



١. مدح شوقي

النموذج المبدئي.

لكن ذلك لا يعني أن الدول الكبرى في حلبة الصراع العالمي، وخاصة الولايات المتحدة، قد تخلت تماماً عن نظرية الجيوبوليتيك فما زالت سياستها تحمل محتويات جيوبوليتيكية تجاه دول القارة الخلفي ذات النزاعات الصناعات التي لم تدخل مرحلة التحول إلى ظاهرة الجيوبوليتيكية ولم تصل بعد إلى درجة كافيّة من الاستقرار اللازم لرسوخ التزاماتها الجديدة نحو طريق الجيوبوليتيكية.

وقد انركت بعض الدول منذ فترة أهمية النزعة الإقليمية كإداة لتميز النشاط الاقتصادي وتحقيق الرخاء تطبيقاً لنظرية الجيوبوليتيكية. ومن أهم مظاهر ذلك تجمع دول الاتحاد الأوروبي الذي بنى قواعده الراسخة على فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي. وهناك أمثلة أخرى حديث كرابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) واتفاق التعاون الاقتصادي بين آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (أبيك) وتجمع بلدان جنوب أمريكا اللاتينية - السوق المشتركة لبلدان الجنوب (ميركوسور) وتجمع (الثافتا) الذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ومن اللافت للنظر أن الدول العربية كانت سباقة في السعي نحو دعم علاقاتها الاقتصادية أدراكاً منها لأهمية

ظلت نظرية الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك - Geo-politics) التي تعنى ممارسة القوة العسكرية والديبلوماسية من أجل تحقيق التوسع الإقليمي أو الأمن وبسط النفوذ على الدول الأخرى، هي المسيطرة على الفكر السياسي حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ترتب على ذلك تراجع نسبي في أهمية نظرية الجيوبوليتيك.

ومع إختفاء مصادر الأخطار التقليدية، فإن القوى الأكبر في الطليعة الرئيسية للصراع في الشئون العالمية أصبحت مشغولة بصراع جديد من أجل النفوذ الاقتصادي والسياسة الصناعية وهو ما يطلق عليه الجغرافيا الاقتصادية (الجيوبوليتيكية - Geoeconomic). وتقدم ترسانة الجيوبوليتيكية أسلحة قديمة وأخرى جديدة، مثل التعرّيف الجمركي، وقرارات الحد من الواردات، والحوافز التجارية، وإقامة مناطق للتجارة الحرة، وتهدف هذه الأسلحة إلى السيطرة الصناعية للمستقبل بتحقيق تفوق تكنولوجي حاسم.

وفي إطار الرؤية الجديدة للتنافس الاقتصادي بين الدول، فإن تحقيق التفوق أو التقدم الاقتصادي أصبح يعادل القوة العسكرية. كما أن التقدم الإنتاجي يعادل تطوير الأسلحة. وكذلك فإن إقتصاد الأسواق الذي تسانده الدولة لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية في أراضي الدول الأجنبية، كما يماثل

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مدوح شوقي
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	١٢٥
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٦

مختلف المجالات الثقافية والأمنية ويحث التعاون الاقتصادي في مقدمته، وإقامة منطقة لتجارة الحرة عام ٢٠٠٠، وما يحمله ذلك من احتمالات التماس مع فكرة السوق الشرق أوسطية التي تعمل مؤتمرات القمة الاقتصادية المتعاقبة على دعمها وإقامة بنائها في المنطقة. وكانت الدول الأوروبية المطلة على المتوسط هي الحركة لهذه المبادرة ونجحت في جمع دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية (١٥ + ١٢) في مؤتمر برشلونة الذي عقد في نوفمبر ١٩٩٥.

المحور الثالث: يعكس مشروع الشرق أوسطية الذي يوسع من مفهوم الإقليم فتدخل فيه إسرائيل، كما أن المشروع يسمح بدخول دول الجوار مثل تركيا.

وقد بدأ هذا المشروع يتجه على المنطقة تقوية الولايات المتحدة، وتبلغ مسيرته إسرائيل وغالبية دول المنطقة. ويتركز المشروع حداثاً في جمع دول الإتحاد أوروبية أخذت شكل مؤتمرات موسعة القمة ذات مضمون اقتصادي مكثف، والتي تتميز بوحدة فكرة المشاريع المتعددة الأطراف أو تجسيدها لها. ولنبقى عن صيغة مزيد السلام عام ١٩٩١.

وصوف يقتصر الحديث في هذه الدراسة حول المشروع الشرق أوسطي، والذي ثار حوله كثير من الجدل.

المقصود بالشرق الأوسط :

ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالاستراتيجية الغربية التي تنظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الإستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين. ومن ثم تعددت إستخداماته ومعانيه. فهو يستخدم تارة للأشارة إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا وإسرائيل إضافة إلى تركيا وإيران. وتارة أخرى يتسع هذا المصطلح ليشمل باكستان. وفي تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربي عن مجمل النطاق الجغرافي للشرق الأوسط، فيشار إليها كدول شمال القارة الأفريقية كما حدث في القمة الاقتصادية التي عقدت في الدار البيضاء في نوفمبر ١٩٩٤، والتي أطلق عليها المؤتمر الاقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويختلف معنى الشرق الأوسط في التفكير العربي عنه في التفكير الإسرائيلي والتفكير الغربي بصفة عامة. فهو في التفكير العربي، يشمل البلدان العربية في آسيا ومصر دون شمال أفريقيا والسودان. وفي المنظور السياسي الإسرائيلي يشمل العراق وإيران وتركيا وباكستان أيضاً وبينما يمتد في المنظور الاقتصادي الإسرائيلي ليشمل دول الخليج. وفي المنظور الغربي يشمل هذه الدول جميعاً في إطار سياسة إستراتيجية طويلة المدى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملية السلمية.

ويلاحظ أن صفة الإقليمية للشرق الأوسط لم ترد في

العنصر الاقتصادي في تحقيق الوحدة الإقليمية فقد شهدت السيرة العثمانية إنشاء المجلس الاقتصادي لجامعة عام ١٩٥٤، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، وتم إنشاء عدد من المنظمات العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الصناعة والتعدين - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - صندوق النقد العربي) ... إلا أن هذه النماذج الاقتصادية العربية لم تحقق بعد تطلعات الشعوب العربية وأصبحت هناك فجوة كبيرة بين الأهداف المتوخاة وما تحقق فعلاً، فهي تحمل طابع التعتبات أكثر من الواقع فينبض الدول العربية ترى إن التكامل يمثل خطراً يهدد سيادتها الوطنية، فلجأت إلى حماية هذه السيادة بالسياسات الاقتصادية الحمائية. ومن ثم لم يتوافر لتعاون الاقتصادي العربي صدق الإدارة السياسة التي تؤمن به وتعمل من أجله.

إما فيما يخص منطلقات في الوقت الراهن فلك يمكن القول أننا نشهد ثلاثة محاور تلتقي في المرحلة الحالية - تمثل بشكل أو بآخر - محاوراً للإستتراب من مفهوم الجيوإكونوميك، أو تكون مزيجاً بين الجيوإكونوميك والجيوپوليتيك غير أن السمة الرئيسية لهذه المحاور الثلاثة هي أنها تنبثق إلى حد ما من نظرية الجيوپوليتيكس بمفهومها التقليدي.

المحور الأول : الذي يعكس ظاهرة العالمية الاقتصادية (Economic Globalisation) والتي تمثلت أخيراً بعد مفارقات "الجات" في إنشاء منطقة التجارة العالمية التي انضمت إليها مائة وأربعة عشر دولة. والانضمام إلى هذه المنظمة سيعرض على كل دولة التزامات شتى فيما يتعلق بتحرير اقتصادها وقد يؤثر ذلك على علاقتها بدول الإقليم التي تنتمي إليه.

وتقوم فكرة العالمية الاقتصادية على أساس تحرك رأس المال بدون قيود، وانتقال الأفراد بغير حدود، وتدفق المعلومات بدون حدود. وتتوقع على بيروقراطية عالمية ليست لها هوية أو جنسية أو خرائط. وراكب ذلك أيضاً تزايد الإهتمام بتعزيز وإقامة التكتلات الاقتصادية المتكاملة، والضغط للتزايد نحو تبني منهج الاقتصاد الحر، وجوهرة التحول إلى القطاع الخاص، وبروز التوجه نحو عالمية الاقتصاد.

المحور الثاني : ويمثل المشروع الأوروبي المتوسطي الذي يقدم لبعض الدول العربية صفقة شاملة فيها الأمن والتكنولوجيا والثقافة والتبادل الاقتصادي والتجاري. وما قد يحمله من أنصراف الدول العربية عن التعامل فيما بينها، حيث تركز على التفاعل الإيجابي المثمر مع أوروبا ويسمح هذا المشروع أيضاً بتواجد إسرائيل وتركيا وبقصر ومالطة من خلال صفقة شاملة لكل دول المتوسط.

ويهدف المشروع الأوروبي المتوسطي إلى ضم دول حوض البحر المتوسط بسواحه الشمالية والجنوبية والشرقية .. فضلاً عن باقي دول الإتحاد الأوروبي غير المطلة على البحر المتوسط في تجمع يهدف إلى خلق تعاون متوازن للعلاقات بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي (المتوسطي) في

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ممدوح شوقي
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	١٢٥
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٦

الموضوع إلى مؤيد ومحتفظ ومعارض.

فمن ناحية يرى البعض أنه إذا كان من البديهي البحث عن آلية بديلة - طالما كانت آلية العمل العربي المشترك لا تتسجم مع الأطروحات التي أفرزتها أجواء السلام - فهل السوق الشرق أوسطية هي الآلية البديلة المطلوبة؟ أم الهدف هو النظام العربي ككل والسوق الشرق أوسطية آلية من آليات هذا النظام؟ وهل تقتصر السوق الشرق أوسطية إقامة أطار مؤسسي يحل محل النظام العربي ومنه تدرس علاقات إقتصادية تسهم في تعظيم تشابك بين دول المنطقة بحيث يصعب توقع العودة إلى صراع محتمل، ويجعل إسرائيل جزءاً من المنطقة. فالسوق الشرق أوسطية تطمئنها الضمنية، وهي تسعى إلى الاندماج بالمنطقة. وما هي العلاقة بين السلام والتقدم نحو التكامل الشرق أوسطي؟ وما هي العلاقة بين العروبة والشرق أوسطية؟ وما شكل العلاقة بين أطراف الشرق أوسطية؟ وهل الحديث عن سوق أوسطية يعني الحديث مستقبلاً عن نظام شرق أوسطي؟

وتجيب بعض الآراء المعارضة على جانب من هذه الأسئلة بالقول بأن المشروع الإسرائيلي ظاهره إقتصادية لكنه مركب تتشابه في تكوينه أبعاد ومفاهيم إقتصادية وجيوبوليتيكية وأمنية تتمركز فيه التجارة بالسياسة، ويقلب الطرح الإسرائيلي مفاهيم الجغرافيا والإقتصاد على مفاهيم التاريخ والثقافة والإيديولوجيا.

ومن بين ما طرحه الآراء المعارضة أيضاً، أن السوق الشرق أوسطية تحمل معها مخاطر غزو إقتصادي إسرائيلي يؤدي إلى السيطرة على الأسواق العربية. وأن عامل التكافؤ غير متوافر. وتشكلون في إمكانية تحقيق نظام شرق أوسطي جديد تكون السوق المشتركة أحد مقوماته، لعدم توافق الحد الأدنى من الإرادة السياسية بين دول المنطقة، فأي نظام يفترض ضمير مصالح على الأقل لا تتعارض، ويعتبر أمن على الأقل لا يتعارض، ويعتبر ثقافة إن لم تكن مشتركة فعلى الأقل متصلة.

ويربط بعض الآراء التحفظية بين طرح مشروع الشرق الأوسط وإقامة منطقة تعاون متوسطية بين دول الإتحاد الأوروبي ومجموعة دول جنوب البحر المتوسط (المشروع الأوروبي المتوسطي). فيفسل من الأسباب التي أدت إلى تقديم المشروعين في وقت واحد تقريباً لنفس الدول التي تنضم إلى مشورتها؟ وهل هناك وجه للتنافس والتنافس أو التماس بين المشروعين؟ وهم يرون أن هناك قدراً من التماس بين المشروع الشرق أوسطي والمشروع الأوروبي المتوسطي، وأن إسرائيل ضمو أساساً لا يتجزأ من البناء الإقتصادي والسياسي لكلا المشروعين ويضيفون أن بعض الدول الأوروبية - ويضع دول مجلس التعاون الخليجي - لم تبد حماساً للمشاركة في مشروع إقامة بنك التنمية لتعاون الإقتصادي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي اقتره قمة عمان.

اتفاقيات السلام وأما ظهرت في إطار برنامج التنمية الإقتصادي الإقليمي حيث أعلن في مؤتمر الدار البيضاء عن تشكيل إقليمي جديد يضم شمال أفريقيا والشرق الأوسط يركز على ثلاثية الأمن والسلام والتعاون الإقتصادي. وإنشاء آليات وأطر وخضوات ملموسة (وضع الأسس لمجموعة إقتصادية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (إنشاء لجنة تسيير - تكليف مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي بتكوين فريق إستراتيجي من القطاع الخاص)

الشرق الأوسط في المفهوم الإسرائيلي:

طرح شيمون بيريز مشروع الشرق الأوسط في مجلة "الزمن الحديثة" الفرنسية عام ١٩٩٧ تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد" ثم أعاد بلورة أفكاره في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" عام ١٩٩٢ ويرى بيريز أن كل من تابع النشاط السياسي الذي قام به "جان مونييه" منذ دعوته لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة، لابد أن يعترف بأنه ليست الفكرة السياسية فقط هي التي تسترعي الإنتباه، ويضيف .. لقد قابلت مونييه عام ١٩٥٧ وقال لي يرمض، بوضوح "أوروبا المتحدة هي هدف سياسي، ولكن إذا عرفت على هذا النصح، فإن تصور أوروبا هنا لابد يحكم عليه بالوحد قبل لادته، فالأهمية - يجب أن تكون، وهكذا كانت - حجة إقتصادية .. ولذلك فإنا أخذنا بكل وضوح الأطار الإقتصادي"

ويخلص بيريز إلى القول "يجب أن نتبنى كتيك جان مونييه" في وضع الشرق الأوسط .. وأن الصياغة في الأطار الإقتصادي من شأنها أن تخلق حالة ذهنية قابلة لاسقاط ستار الكراهية الرسمية الموجودة بين عدد من الدول العربية وبيننا.

ويقوم فكر شيمون بيريز على أربعة أسس جوهرية:

- الإستقرار السياسي في مواجهة "الأصولية" التي تشق طريقها بسرعة وحق في كل بلد عربي.

- التعاون الإقتصادي للتنمية والتطوير المشترك من خلال إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على نحو هابر القومية .. وتكون هي الرد الوحيد للأصولية.

- إشاعة الديمقراطية إقليمياً .. لأن الأمم الديمقراطية لا تدخل في حرب ضد بعضها البعض.

- الهدف النهائي هو خلق أسرة إقليمية بين الأمم ذات سوق مشتركة و هيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية.

وبعد فعل المشروع الشرق أوسطي:

قول مشروع السوق الشرق أوسطية بحماس شديد على المستوي الرسمي، في حين ظل الرأي العام بعيداً من الأماسك بحقيقة الموضوع وغير متحمس لهذه الأفكار الجديدة، بينما اختلف الباحثون والأكاديميون حول نفس

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ممدوح شوقي
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	١٢٥
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٦

منها إحدى عشرة دولة تحت تسمية الشرق الأوسط وثلاث دول تحت تسمية الشمال الأفريقي. مع إستبعاد دول عربية هي العراق في منطقة الخليج وليبيا في منطقة الشمال الأفريقي فضلاً عن أسقاط دول القرن الأفريقي القريبة وهي الصومال وجيبوتي والسودان، بالإضافة إلى موريتانيا. أما المشروع الأوربي المتوسطي فهو يضم سبعة وعشرين دولة تحت مسمى البحر المتوسط، رغم خروج دولتين من هذه التسمية هما موريتانيا والإردن. ومع استبعاد ليبيا رغم أنها دولة متوسطية.

ثانياً : خلال مرحلة الحرب، عرفت مفردات القاموس العربي التداول بين مختلف الجماعات والأحزاب والدول عبارة "الصراع العربي الإسرائيلي" مرادفة تماماً لتعبير "أزمة الشرق الأوسط". حول أي تفرقة في المعاني والأبعاد السياسية. فالعرب خلال فترة الحرب لم يعزلوا أنفسهم وولادهم وأمتهم من الشرق الأوسط، بوصفهم الدائرة الجغرافية السياسية الكبرى للصراع.

ثم إن القوى العربية الفكرية والسياسية، على اختلاف اتجاهاتها ومدارسها، ظلت تتعاضد أو تتقارب دون اعتراض أو تحفظات استخدام إصطلاح "الشرق الأوسط" خلال مرحلة الحرب والأزمات العسكرية بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى ما بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة في أكتوبر ١٩٧٣. لكنها بدرجة أو بلآخر، راحت في أغلبيةها ترفض وتقاوم أو على الأقل تتحفظ على استعمال نفس المصطلح خلال مرحلة اتباع الحلول السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منذ توقيع اتفاقية "أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٩٩٣، واتفاقية وادي عربة بين الأردن وبين إسرائيل في ١٩٩٤، وتزايدت الأصوات المعارضة، مع زيادة الخطوات التي أحرزت في مجال التعاون الإقتصادي في الشرق الأوسط.

ثالثاً: أنه مع بداية مرحلة التسويات التي ما برحت مستمرة على الرغم من العقبان والمراث، باتت هذه المعاني بليغاتها المتعددة، متمايزة ومشحونة بالتناقضات، بين اصطلاح الشرق الأوسط، وبين مصطلح العربية. أو الصال المبرري. هذا التناقض والتمايز ينبع من فكرة محورية شائعة، ترى أن اصطلاح الشرق الأوسط، أصبح في ظل سياسات التسوية يعني إقامة نظام أو سوتاً إقليمية تكون بديلة للنظام العربي. وتصارف إمكانية بناء سوق عربية مشتركة. وأنه في هذا النظام أو السوق الشرق أوسطية تحتل إسرائيل مركزاً متفيزاً، سياسياً واقتصادياً، وأن لا يمكن مهيمنة على المنطقة العربية، مستفيدة من الأجواء التي تخلقها سياسات التسوية من جانب. ومعالجة التردى والتفكك التي يعانيها النظام العربي، بعد حرب الخليج الثانية، من جانب آخر.

ونحن نميل إلى الرأي القائل بأن النظرة المنطقية للأمر ترى أن السوق الشرق أوسطية يعطى فرصاً للجانب

ويرى المتحفظون أن هناك قدراً من التناقص بين للمشروع الشرق أوسطي والمشروع الأوربي المتوسطي. وأن إسرائيل عضو أساسي لا يتجزأ من البناء الإقتصادي والسياسي لكلا المشروعين. ويتشككون في أهداف المشروع الشرق أوسطي لأنه جاء في أسوأ مرحلة يمر بها النظام العربي وبأكمل مقوماته لأسباب منها، إلتسار التيار القومي وتوارى فكرة الوحدة منها أدى إلى تجميع معاليم وتوجهات النظام العربي وتزايد اعتماد الدول العربية بتقوهم السياسية. كما أدى غياب الإرادة السياسية المشتركة القادرة على بناء ركائز للامن القومي العربي الشامل واتساع الجسد العربي وضعفه المالي وجيوبوليتيكا وعسكرياً، إلى خلق تصورات وإقتعادات أمنية متعددة، وبغير كاملة أو منسقة، فظهرت تجمعات إقليمية أو محاور أو تحالفات سياسية، أمنية جزئية مرحلية، وبمعت لتكملها أو تبرزها بضمائنات أمنية خارجية. وبضاب إلى ذلك ما أصبحت به حقبة الطفرة النفطية من تقديز الفراق بين الدول العربية بليغاً جديدة، وما خلفتة الشورة النفطية من حالة رخاء فاسترخاء وأورثت تفاوتاً واسعاً في مصالغ الأفكار العربية. وأدت إلى قلب نظام التسوية الطبقي في الوطن العربي رأساً على عقب وحدت إختلال مظاهره في توارنات النسق الإقليمي لفترة لصاحب الأفكار النفطية، يستند إلى قوة الصراع القطبي بالدرجة الأولى.

ولكى الرغم من التثنيذ والنعيم الذي حصل عليهما المشروع الشرق أوسطي على الجانب الإسرائيلي فإن الأمر لا يخلو من مخاوف أيضاً، فهناك من يرى أن على إسرائيل أن تعيد هيكلة إقتصادها بشكل جذري وأن عليها أحداث تغييرات جوهرية لإقتصاد إسرائيل ذي التوجه الأوربي، فسيمسح عليها الآن التعامل مع إقتصاديات أقل ثروة، ومع منطقة يقل فيها الناتج القومي للفرد عنه في إسرائيل. كما أن هناك أضراراً محتمله بالقطاع الزراعي في إسرائيل حيث سيؤدي التمازج إلى نقص تدريجي في الإنتاج الزراعي، كما أن وفرة الأيدي العاملة بالنول العربية سوف تؤدي إلى إلتحاق كثير من المشرقيين من إسرائيل إلى الدول المجاورة. كما أن الصناعات التي تعتمد على كثافة في الأيدي العاملة ستقل في إسرائيل، وأنه ليس صحيحاً أن إسرائيل سوف تسيطر على الأسواق العربية، ولم يحدث ذلك مع الأسواق المصرية منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر.

ملاحظات

أولاً : هناك تداخل جغرافياً بين المشروع المتوسطي والمشروع الشرق أوسطي. فالمشروع الشرق أوسطي قد أعلى دول الشمال الأفريقي العربية مفهومها مستقلاً عن منطقة الشرق الأوسط. رغم أن هذه الدول جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وهي في الوقت نفسه تشارك في المشروع الأوربي المتوسطي باعتبارها جزءاً من حوض المتوسط.

فالمشروع الشرق أوسطي يضم أربع عشرة دولة عربية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ممدوح شوقي
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	١٢٥
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٦

الإسرائيلي كما يعطى فرصاً للجانب العربي، فهو يتيح للجانب العربي فرصة الإستخدام الأكفا للموارد المتاحة للدول العربية وتوجيهها لعملية التنمية. ويتيح الاستفادة من الوفورات الاقتصادية للتعاون والتكامل الإقتصادي الإقليمي وكذلك التمتع بمزايا المضايقات الإقتصادية للسلام .. وأنه لا خوف على النظام العربي لما يتميز به عن بقية النظم الإقليمية بكونه نظاماً قومياً تربط أعضائه، ككول وشعوب، منظومة من القيم السياسية الرئيسية، مستمدة من صلة القومية، والتاريخ المشترك، والطموح لتطوير العلاقات بين أعضائه. ويضاف إلى ذلك ما إفرزته الثقافة العربية والإسلامية من قواعد مدونة في الوجدان، تتحول إلى سلوك يتماثل أدائه بين شعوب الدول.

أما مصطلح الشرق الأوسط فهو مصطلح متغير يتميز فيه الجيوپوليتيك والجيواكونوميك وتختلف مكوناته كنظام باختلاف طبيعة الأهداف التي تمر بها، ومدى ارتباطها بمصالح دوله وبمصالح القوى الكبرى والعظمى في المنطقة. ولذا فهو مفهوم يفتقر إلى الثوابت المضاربة والتاريخية والثقافية .. يختلف مفهومه باختلاف طبيعة المصالح المشتركة التي تجمع الدول المشاركة فيه، اذلك تغيرت مفاهيمه وتعددت أبعادها الجغرافية ومفاهيمه الجيوپوليتيكية والجيواكونوميكية، ومن المنطقي القول بأنه لا يوجد أى تناقض بين الارتباط القومى العربى والمشاركة فى مشروعات التعاون الإقتصادى على أى مستوى ثنائى أو إقليمى أو دولى.

ومن هذا المنطلق حرصت مصر على التأكيد على أن المؤتمرات الاقتصادية فى الشرق الأوسط يجب ألا تعتمد بمعزل عن عملية السلام، فهبدون الانفراجات التي حدثت لم يكن من المتصور اعتماد قمتى "كازابلانكا" و"عمان". كما حرصت مصر من خلال القمتين أيضاً على تأكيد هذا الارتباط بين التسوية السلمية الشاملة والتعاون الإقتصادى الإقليمى، وذلك إنطلاقاً من إستمرار دورها الريادى والمحورى فى صنع السلام فى الشرق الأوسط، وحرصاً منها على المساهمة فى صياغة ترتيبات التعاون الإقليمى، بما يضمن إرسائها على أساس متوازن ووفق ضوابط -دقة، تحافظ وتحمى مصالح مصر الوطنية والإقليمية، -أ- أمة العربية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سعد الدين ابراهيم
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	٥٢
المصدر :	كراسات استرجعية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

الرؤية الشرق أوسطية

تعد الرؤية الشرق أوسطية هي الرؤية المناقصة القوية للرؤية العربية في عقد التسعينيات . وتضرب هذه الرؤية بجذورها في التفكير الاستراتيجي الغربي منذ الحرب العالمية الأولى وأصبحت عمليا خلال الحرب العالمية الثانية بانشاء بريطانيا والولايات المتحدة قيادة الشرق الاوسط لتنسيق عملياتهما العسكرية وأنشطة الامداد في المنطقة التي كانت تضم الهلال الحبيب (فلسطين ، والأردن ، ولبنان ، وسوريا والعراق) ، وشبه الجزيرة العربية ، وتركيا وإيران . فقد كان انتاج وطرق امداد واسواق هذه الدول منمجا ، ونجح في زيادة تجارتها الداخلية من أقل من ١٠٪ الى أكثر من ٣٠٪ خلال سنوات الحرب . ونجح ايضا مركز إمداد الشرق الأوسط ، والذي كان يمثل الفراع الاقتصادي للقيادة العسكرية للشرق الأوسط في تخفيض واردات المنطقة من ٦ ملايين طن قبل الحرب الى ١.٥ مليون طن فقط بحلول عام ١٩٤٤ .

وبعد الحرب العالمية الثانية حاولت القوى الغربية - بريطانيا والولايات المتحدة بالأساس - الحفاظ على الاندماج الاقتصادي والعسكري للمنطقة وضمت مصر ، والمغرب العربي (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب) ، وباكستان والقرن الأفريقي الى الخطط الغربية تجاه المنطقة . وما كان يسمى في الدوائر الغربية بالشرق الأدنى ، والشرق الأوسط ، وغرب آسيا والقرن الأفريقي ، جميعها وضعت في أوائل وممنتصف الخمسينيات في " منطقة استراتيجية " واحدة لمرحلة الحرب الباردة الجديدة .

وكان هناك ثلاثة رعاية غربيين حاولوا في الخمسينيات تطبيق هذه الرؤية الواسعة للشرق الأوسط . احدى هذه المحاولات جرت بالأساس على يد الولايات المتحدة الأمريكية لحفز التعاون الاقتصادي وذلك عبر تنمية حوض نهر الأردن عام ١٩٥٣ ، وقد عرفت حينئذ بخطة جونستون . وجرت محاولة أخرى من قبل بريطانيا لتشكيل منظمة دفاع شرق أوسطية ، تمحقت عام ١٩٥٥ تحت اسم حلف بغداد الذي ضم العراق ، وتركيا ، وإيران ، وباكستان . وقد تعثرت هاتان المحاولتان بسبب مقاومة المشروع العربي لذلك المشروع الذي انتشر على يد النظام الثوري الجديد في مصر الذي كان على رأسه قائد كاريزمي هو جمال عبد الناصر .

وطوال العقود الثلاثة التالية ، أدت حالة الحرب مع اسرائيل الى تعطيل المشروع الشرق أوسطى . فالعالم العربي لم يكن قادرا على الاشتراك في أية ترتيبات إقليمية تشمل اسرائيل فقط . وفي أوائل التسعينيات عاد المشروع الشرق أوسطى ليتجسد من جديد ، فنهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية أديا الى إضعاف العالم العربي بدرجة كبيرة ، بسبب خسارة قوة عظمى (الاتحاد السوفيتي) الذي كان

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سعد الدين ابراهيم
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	٥٢
المصدر :	كراسات استرجعية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

صديقا وحليفا دائما وراعدا محتملا لإسرائيل .

وبالمثل فان فقدان العرب معظم الأصول المالية البترولية نتيجة الانخفاض الحاد فى اسعار البترول فى اواخر الثمانينيات ، و التكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية التى قدرت بنحو ٥٠٠ مليار دولار . بالإضافة الى الاستثمارات التى تبلورت بعد ذلك وخسارة منظمة التحرير للدعم المالى ، قضايا الجديد الى تآكل المشروع العربى . ومن ثم فان عودة المشروع الشرق اوسطى ومشروعات أخرى فى التسعينيات لايشير الدخسة .

والمشروع الشرق أوسطى - كما عبر عنه انصاره الأمريكيون والاسرائيليون - يشمل دولا عربية وغير عربية ، والصراع العربى - الاسرائيلى ليس هو الوحيد وليس هو الصراع الرئيسى ، فجميع أو معظم الصراعات الإقليمية قابلة للإدارة - أن لم يكن الحل عبر غاذج متشابهة اختبرت فى أماكن أخرى - حيث يكون التعاون الإقتصادى جزءا مصاحبا ومكونا من مكونات أى اتفاق سياسى .

وقد وضعت بعض المرتكزات الأولية لهذا الاقترب على يد هنرى كيسنجر (١٩٩١) ورنارد لوس (١٩٩٢) ، وعلى نحو أكثر قوة على يد شيمون بيريز (١٩٩٣) ثم ولهم كوانت (١٩٩٤) .

وقد استند مؤتمر مدريد للسلام (اكتوبر ١٩٩١) والذى عقد تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وشاركت فيه اسرائيل ودول عربية و٣٥ دولة أوروبية وأسبوية ، الى نفس المرتكزات ، أى الربط بين السلام والأمن والتعاون الإقتصادى فى بناء واحد . وتستند الفكرة الى الاعتقاد بأنه مع خلق مصالح جماعية نامية بين الخصوم السابقين تكون تكلفة العودة الى الحالة الصراعية عالية جدا إن لم تكن مستبعدة ، ولهذا وضع مؤتمر مدريد للسلام مسارين للمفاوضات : المسار السياسى - الأمنى الثنائى (اسرائيل - فلسطين ، اسرائيل - الأردن ، اسرائيل - سوريا) ، ومفاوضات متعددة الأطراف ركزت على خمس قضايا هى ضبط التسليح ، والمياه ، واللاجئون ، والتنمية الاقتصادية ، والبيئة .

وفى غضون أربع سنوات بعد مدريد ، أفرز هذا الاقتران سلسلة من اتفاقات السلام على المسار الأردنى - الاسرائيلى (معاهدة سلام عام ١٩٩٥ ، وعددا من الاتفاقات الثنائية للتعاون فى مجالات مختلفة) كما عقدت ثلاث قسم اقتصادية فى الدار البيضاء بالمغرب (نوفمبر ١٩٩٤) وعمان بالأردن (اكتوبر ١٩٩٥) والقاهرة (نوفمبر ١٩٩٦) ، وقد شارك فى هذه القمم رؤساء الدول ، رجال الأعمال والاقتصاديون من المنطقة ، والدول الصناعية المتقدمة من مختلف انحاء العالم . وتم التوصل فى هذه القمم الى اتفاقات بشأن إنشاء سكرتارية دائمة للقمّة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا فى الدار البيضاء . وينتج تنمية الشرق الأوسط فى القاهرة ، كما أن العديد من اتفاقات التعاون الثنائية والمتعددة قد انجزت أو فى طريقها للإحجاز .

وفى الوقت الذى تنشط فيه الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ودول الخليج العربية والأردن والمغرب وتونس وتركيا فى تجسيد "سوق شرق أوسطية مشتركة " فان مصر والمملكة العربية السعودية لا تتحسمان لهذه السوق ، فيما تعمل سوريا ولبنان وإيران والعراق وليبيا والسودان واليمن على معارضة هذه الفكرة على نحو كامل ، ومن ثم فقد اعتقد انها غير مهيأة أو تم تجاهلها من جانب منظّمى القمة .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سعد الدين ابراهيم
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	٥٢
المصدر :	كراسات استرجعية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

وتتصور الولايات المتحدة نظاما اقليميا شرق أوسطيا جديدا يكون فاعلا رئيسيا في ذاته ، وايضا عبر محافلها الاستراتيجية التقليدية مع اسرائيل ، تدخل دول الخليج العربي وتركيا ثم عبر ادخال الدولة العربية الرئيسية الى النظام (مصر) ولاحقا دول فاعلة رئيسية (سوريا ولبنان) . وهذا الطريق لن يمكن الولايات المتحدة من المساعدة في تسهيل وتقوية عملية السلام فقط ولكن ايضا تأمين حرية تنفق النفط الى الأسواق الغربية ، وايضا احتواء العراق وايران حتى تمتلك الدولتان نظاما أكثر توازما مع هذه الرؤية ، وتشارك بعض الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية في معظم هذه الأهداف الاستراتيجية أى الاستقرار والسلام وحرية تنفق النفط بهما فتعرض معظم القوى الأروبية خاصة روسيا والصين واليابان على سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية للعراق وايران ، ولكن الولايات المتحدة لم تتأثر بهذه التحفظات وترى أنه في وقت ما سوف تتفاعل جميع المكونات معا .

وفي هذا الأطار فان سوقا مشتركة صغيرة أو ترتيبات كونفيدرالية بين اسرائيل وفلسطين والأردن تشكل الخطوة الأولى المعالجة في هذا البناء . وهذا الأمر لا يعتبر عمليا فقط ، ولكنه ايضا يحل مشاكل أمنية عديدة للمفاعلين المحليين الثلاثة والولايات المتحدة وربما يدفع فاعلين إقليميين آخرين الى إسقاط تحفظاتهم وربما يقفز بهم الى " الانحياز Bandwagon " . المرحلة التالية في هذا البناء - وربما تكون في نفس التوقيت - وهى الدفع باتجاه توقيع اتفاق سلام بين اسرائيل وسوريا ولبنان وتشكيل منطقة تجارة حرة بين الجانب الكونفيدرالى (اسرائيل وفلسطين والأردن) والدول المحيطة (مصر ، سوريا ، ولبنان) وإذا ماتم ذلك فان تركيا ودول الخليج العربية سوف تنضم الى المشروع .

والمفهوم الاسرائيلى للنظام الإقليمى الجديد فى الشرق الأوسط ، فى شكله العام - مطابق لما يدور فى دوائر صنع القرار الأمريكية ، فالاسرائيليون ، على الأقل عثليين فى رئيس وزراءهم السابق شيمون بيريز ، لديهم مخطط أكثر تفصيلا للمنطقة ، فالسلام بين اسرائيل وجيرانها العرب لدى بيريز يهدف الى خلق مناخ صوات لإعادة هيكلة جذرية فى المؤسسات الإقليمية وذلك من اجل مستوى جديد وأعلى من التعاون.

فاسرائيل تريد ضمان السلام والأمن لجميع الدول عبر التنمية الاقتصادية والديمقراطية . وأخيرا فان الهدف الاسرائيلى يتمثل فى الوصول الى سوق شرق أوسطية مشتركة بمؤسسات منتخبة بشكل ديمقراطى على نحو مشابه للاتحاد الأوروبى .

رؤية كهذه للمنطقة ، ربما تترك من جانب معظم العرب على أنها تنسم بقصر النظر وانه ربما جاءت من قبل صانع القرار الأمريكى والاسرائيلى فى هذا التوقيت لتجاوز قضايا التوازن العسكرى والأسلحة النووية التى تتفوق فيها اسرائيل بكثافة .

وركز انتصار هذه الرؤية على " عدو جديد " للسلام والاستقرار ، أى الأصولية الإسلامية دون ذكر للمقابل اليهودى لها . ولم يشر هؤلاء الأنصار على الإطلاق الى الأسباب الحقيقية للنشاط الإسلامى من غياب العدالة ، التخلف ، والإذلال القومى . هذه الرؤية الأمريكية - الاسرائيلية للشرق الأوسط الجديد تلك عوامل عديدة هامة تعمل لمصلحتها . أولا ، ان هذا المشروع ، وعلى نحو يفوق المشروعات الثلاثة

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سعد الدين ابراهيم
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	٥٢
المصدر :	كراسات استرجعية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

الأخرى ، لديه موارد مالية متاحة لتجسيد أنبيتها الاقتصادية ، وقد أبدت الولايات المتحدة والبنك الدولى وعدد من الدول العربية النفطية الثرية استعدادها للاستثمار فى هذا الإطار . ثانيا أن أحد الأنصار الرئيسيين لهذا المشروع - أى إسرائيل - تسيطر على أراض عربية محتلة كأوراق للمساومة ، وكثافتها تستلزم عمالا للأغراء والردع فى مواجهة بعض دول الجوار العربية القريبة . ثالثا ، أن معظم الحكومات العربية قد وافقت علنيا على المشروع الشرق أوسطى أو قبلت ضمنيا توجهاته . رابعا ، شاركت كل من الأردن وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ، سواء بحكم الواقع أو القانون ، فى تطبيق فكرة " البئلو كس " فى شكل سوق مشتركة مع إسرائيل .

ولا يزال الجزء الأكبر من الرأى العام العربى ينظر الى السوق الشرق أوسطية المشتركة بالريبة أو يعادىها تماما سواء كترتبات اقتصادية أو كتعبير سياسى . فلا تزال المشاعر المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عميقة . وحتى عندما تهدأ هذه المشاعر بفعل الآمال الجديدة فى السلام ، فإنها سرعان ما تعود بفعل أحداث معينة مثل العدوان الاسرائيلى على لبنان (١١-١٨ أبريل ١٩٩٦) . وكانت الانتكاسة الأكبر لمشروع الشرق الأوسط الجديد هى خسارة شيمون بيريز للانتخابات التى جرت فى ٣١ مايو ١٩٩٦ ، والتى فاز فيها بنيامين نتانياهو الذى تتسم مواقفه تجاه رؤية سلفة بالفتور الشديد ، إذ أنه أكثر اقتناعا بأن إسرائيل ليست فى حاجة للتعاون مع دول الجوار العربى من أجل الازدهار الاقتصادى فإسرائيل حققت معدلا سنويا للنمو الاقتصادى بلغ حوالى ٦٪ فى النصف الأول من عقد التسعينيات . أى قبل بدء تنفيذ الاندماج الاقتصادى الاقليمى . ولكن التأثير الأسوأ لمشروع الشرق الأوسط يتمثل فى الأثر السلبى لتصريحات نتانياهو وأجراءاته السياسية فى مواجهة عملية السلام ، خاصة قرار فتح النفق أسفل المسجد الأقصى فى سبتمبر ١٩٩٦ فاقدام نتانياهو على تنفيذ قرار فتح النفق متجاهلا الحساسيات الدينية الإسلامية والمسيحية مما أدى الى موجة من الاحتجاجات والمصادمات العنيفة أسفرت عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصا على مدار يومين . وقد أدى ذلك وأجراءات أخرى الى اقتناع العرب بأن الاستفزاز الاسرائيلى وإعاقة تنفيذ الاتفاقات السابق التوصل اليها مع الفلسطينيين قد أدى عمليا الى تجميد بعض الإجراءات الأولية للمشروع الشرق أوسطى .

وفى الخمسينيات والستينيات أحبطت الأنظمة العربية الراديكالية (الناصرى فى مصر) الأبنية الاقليمية الغربية للمشروع الشرق أوسطى (منظمات الدفاع الشرق أوسطية المشتركة ، خطة جونسون ، وحلف بغداد ، ومبدأ أينزهاور والحلف الاسلامى) أما فى التسعينيات فإن البناء الهش للمشروع الشرق أوسطى الجديد ربما يكون مستهدفا بقوة من جانب فاعلين من غير الدول : التطرف اليهودى والإسلامى .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	ماجد كيال
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المشروع الشرق اوسطى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

النظام الإقليمي والنظام "الشرق أوسطى"⁽²⁾

قبل التطرق إلى تعريف النظام الإقليمي المقترح للشرق الأوسط، لا بد لنا من الإشارة إلى أن السمات العامة لأي نظام إقليمي تُظهر أنه تجميع لعدد من الدول في إقليم جغرافي معين، أي إن القاعدة الجغرافية هي إطار هذا التجمع، وبهذا المعنى فالنظام الإقليمي هو نظام لا قومي، يضم عدداً من الشعوب والأمم، في تجاوز لعناصر التماثل التاريخي-الثقافي-الحضاري، وهو نظام تعددي من هذه الناحية؛ وكذلك فالدول المنخرطة في النظام الإقليمي ترتبط فيما بينها بمجموعة متشابكة من المصالح المتبادلة، وشبكة كبيرة من علاقات الاعتماد المتبادل، التي يصعب الفكك منها. وهكذا تصبح القاعدة الأساسية للانتماء إلى النظام الإقليمي هي المصالح. ويولّد النظام الإقليمي بدوره مجموعة من التفاعلات والتأثيرات والآليات المتبادلة بين الدول المنخرطة فيه، أو بينها وبين الأطر الإقليمية والدولية الأخرى، وهذه التفاعلات تعزز دور المؤسسات الإقليمية التي تخلق ديناميات خاصة بها على حساب المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى أن أي نظام إقليمي يتمتع بوظيفة سياسية دولية وإقليمية، رغم كل محاولات التركيز على الأبعاد الأخرى.

وأخيراً يتحدد دور كل دولة منخرطة في النظام الإقليمي ونفوذها بمدى قوتها السياسية والاقتصادية، والتقنية والعسكرية، ولا يمكن الحديث عن نظام إقليمي مثالي يقوم على أساس توازن المصالح، أو التكافؤ بين الأطراف؛ ففي أي نظام إقليمي لا بد من وجود أطراف تتفاوت في قوتها وفي نفوذها، كما قد يوجد مركز وأطراف، أو طرف مهيم وأطراف تابعة أو مهمشة.

ويمكننا في ضوء ذلك تعريف النظام الشرق الأوسطي المقترح من خلال الملامح المهمة التالية:

١. إن القاعدة الجغرافية لإقامة هذا النظام هي منطقة "الشرق الأوسط" بحسب التعريف الغربي لها، وهي تضيق وتوسع أحياناً، ولكن المقصود بها في هذه المرحلة على وجه التحديد والحصر كل من: مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان، العراق (مؤجل في هذه

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	ماجد كياتي
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المشروع الشرق اوسطي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

المرحلة) ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب الدول الشرق أوسطية غير العربية، وعلى وجه الخصوص، إسرائيل، وتركيا، وقبرص، إضافة إلى باكستان، وإيران (مستقبلاً).

2. يمكن أن تنشأ في الإطار الإقليمي أطر فرعية، في سياق التدرج لإقامة النظام الإقليمي العام؛ فيلاحظ التركيز في هذه المرحلة على كل من: إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني، ثم على العلاقة بين هذا "الثلاث" ومصر، وبين هذه الدول وكل من سوريا ولبنان وتركيا (حيث يتم استبعاد كل من العراق وإيران في هذه المرحلة) بينما ينشأ نوع من العلاقة بين هذه الدول وبين الفرع الآخر للنظام الشرق أوسطي، والذي يضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ من الصعوبة بمكان إقامة مثل هذا النظام دفعة واحدة، وذلك بسبب تباين الظروف في هذه الدول وتلك، وبسبب الاستجابة المتفاوتة للدول المذكورة.

3. سوف يضم هذا النظام إلى جانب الدول العربية المشرقية شعوباً وقوميات أخرى: تركية، إيرانية وحتى باكستانية، بالإضافة إلى إسرائيل، في محاولة لطمس الهويات الموجودة وصياغة هوية جديدة لهذه المنطقة. ويلاحظ أن العرب يشكلون أقلية في هذا النظام، ويفصلون عن امتدادهم في المغرب العربي. وفي المقابل ستصبح إسرائيل عضواً طبيعياً ككيان "قومي" مثله مثل الكيانات القومية الأخرى ضمن إطار "الشرق الأوسط الجديد".

4. تجري محاولات إقامة هذا النظام تحت شعارات تحقيق السلام والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة، وعلى أساس خلق شبكة من المصالح والعلاقات الاستراتيجية المتبادلة في الجوانب الاقتصادية، والتعاون البيئي والعلمي، والحد من التسلح، وغير إيجاد مؤسسات لإدارة النظام الإقليمي الجديد، سياسية واقتصادية وأمنية.

5. يغلب على هذا النظام الطابع السياسي، برغم كل محاولات الحديث عن هذا المشروع بوصفه مشروعاً اقتصادياً، أو كما يجري أحياناً باختزاله إلى مصطلح "سوق شرق أوسطية"، لأن الجانب الاقتصادي هو أحد العناصر المكونة له وليس كلها، ولأن الجانب الاقتصادي يحد ذاته يتضمن بعداً سياسياً واضحاً.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	ماحد كباى
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المشروع الشرق اوسطى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

6. يجري التعاطي مع المنطقة باعتبارها تضم خليطاً إثنيّاً و طائفياً ومذهبياً ، لا باعتبارها وطناً للعرب الذين يشكلون أمة واحدة ، بنقض النظر عن عاملي الدين والمذهب ، وبنقض النظر عن عدم وجود دولة واحدة تجمعهم .

ومع ذلك فما زال الإطاران الجغرافي والسياسي للمشروع " الشرق أوسطى " غائمين بسبب تعثر هذا المشروع من النواحي السياسية ، وبسبب الأولويات المختلفة للأطراف المقترض بها المشاركة فيه . يقول مروان بحيري : " لم ينشأ في يوم من الأيام إجماع حول حدود الشرق الأوسط ، وقد عرفه جون فوستر دالاس (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور) أمام الكونجرس الأمريكي في منتصف الخمسينيات بأنه " المنطقة التي تقع بين ليبيا غرباً وباكستان شرقاً وتركيا شمالاً وشبه الجزيرة العربية جنوباً إضافة إلى السودان وإثيوبيا . إن مقولتنا هي أنه يمكن أن نفهم الشرق الأوسط فهماً أفضل كمفهوم استراتيجي متقلب ⁽³⁾ . أما ثناء عبدالله فتقول : " إن مصطلح الشرق الأوسط ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها ، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في المنطقة ، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها ، إن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية منطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات . القاعدة فيه هي التعدد والتنوع ، وليس الوحدة أو التماثل " ⁽⁴⁾ .

ويؤكد يوسف صايغ هذه الحقائق في حديثه عن ضبابية مفهوم " الشرق الأوسط " مقابل مفهوم " الوطن العربي " : " لا يعبر مفهوم أو منظور الشرق الأوسط عندما تلمع به إسرائيل وقبرص وتركيا وإيران عن كيان تاريخي يشكل كتلة بشرية متجانسة ذات هوية وثقافة وتاريخ وتطلعات ومصالح ومصير مشترك " ⁽⁵⁾ . ويضيف جلال عبدالله معوض إلى كل ذلك : " أن المفهوم " الشرق أوسطى " هو مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه من جانب قوى خارجية ، هذا المفهوم يمزق من أوصال الوطن العربي ، ويجعل من البلدان العربية مجرد جزء من منطقة فسيفساء - موزاييك تضم خليطاً غير متجانس ، إن هذا المفهوم بإدراجه البلدان العربية ضمن منطقة " الشرق الأوسط " ، يستهدف تيرير شرعية الوجود الإسرائيلي " ⁽⁶⁾ .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	شريف دلاور
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تحديث مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

السوق الشرق أوسطية :

من مدريد إلى الدار البيضاء

مفهوم السوق : أفكار وسيناريوهات :

ما المقصود بالسوق الشرق أوسطية ؟ هل تمثل سوقا بالمعنى الحقيقي للكلمة ، أم أنها مجرد أفكار عامة عن التعاون ؟ أن الأساس الجغرافى للشرق الأوسط غير متفق عليه إلى الآن وتباين حوله الاجتهادات ، فبعض التعريفات تضم دولاً مثل الشمال الأفرىقى واليمن والسودان بالإضافة إلى تركيا وإيران ، والبعض الآخر تضم دول القرن الأفرىقى وأيضاً جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق الخمسة الإسلامية ! ويغض النظر عن هذا كله فإن فكرة السوق الشرق أوسطية تستند فى جوهرها إلى تعاون اقتصادى عربى - إسرائيلى يكون أحد الدعامات الرئيسية لاستقرار السلام فى المنطقة .

ولقد كان مؤتمر مدريد فى ٣١ أكتوبر ١٩٩١ وما تلاه من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف حول مستقبل التعاون الأقليمى هو نقطة البدء لنشاط مكثف قامت به مجموعة من المراكز البحثية فى الولايات المتحدة وأوروبا لوضع السيناريوهات التى تحدد ملامح النظام الشرق أوسطى فى ظل ما يسمى : بالاقتصاد السياسى للسلام ، وربما أهمها تلك التى وضعها معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد ، وعقد المعهد مؤتمراً فى نوفمبر ١٩٩١ حول اقتصاديات السلام اشترك فيه خبراء اقتصاد من مصر وإسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان والأردن ، وقد نشرت أوراق المؤتمر فى أبريل ١٩٩٣ ، ولا نغالى إذا قلنا أن دراسات المعهد وضعت الاساس الذى تشكل عليه التعاون الاقتصادى داخل الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية - الأردنية فيما بعد ، ويمكن تلخيص الأفكار التى طرحتها مراكز الأبحاث فى أنه يستلزم ربط الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين كمرحلة أولى ، وفى إنشاء تجمع اقتصادى ثلاثى يجمع بين الأردن والكيان الفلسطينى وإسرائيل على نمط الاتحاد الجمركى بين البنيلوكس BENELUX الأوروبية وذلك فى مرحلة ثانية ، ثم إقامة منطقة للتجارة الحرة على غرار النافطا فى مرحلة ثالثة يتم فيها تحرير المبادلات التجارية وتضم كل من دول البنيلوكس العربية مع سوريا ولبنان ومصر ، ويتزعم شيمون بيريز فى إسرائيل تياراً داخل حزب العمل يتبنى الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية بمفهوم مشابه لأفكار مراكز الأبحاث انطلاقاً من رؤيته لمستقبل إسرائيل من خلال الانتماء فى المنطقة بينما باقى التيارات داخل حزب العمل نفسه لا ترى ذلك وتفضل التركيز على إلغاء المقاطعة العربية والدخول فى مشروعات تعاون ثنائية أو ثلاثية بعيداً عن سيناريوهات التعاون الشامل ، ومن جانب آخر فإن فكرة السوق الشرق أوسطية تثير مخاوف لدى الذهن العربى ، ويطالب البعض بضرورة معاودة بحث الإمكانات العربية وإلقاء نظرة جادة على هياكل البنين الاقتصادى فى الدول العربية ودراسة قدراته فى مواجهة فكرة السوق الشرق أوسطية وإقامة كتكتل عربى كشرط

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	شريف دلاور
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تحديث مصر	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

لتعاون اقليمى أوسع ، وبالفعل قامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى فبراير ١٩٩٤ بتقديم ورقة عمل تحت مسمى « التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » ناقشت فيها مفهوم « الشرق الأوسط » ومفهوم « السوق الشرق اوسطية » وللتصورات لرؤية عربية للتعامل معها ، وخلصت إلى أهمية تبنى إقامة منطقة تجارة حرة عربية تمكن المجموعة العربية من التعامل الإيجابى مع السوق الشرق اوسطية ومع نتائج جولة أورجواى فى إطار « الجات » .

يتضح من ذلك أن السوق الشرق اوسطية فكرة مستقبلية لا تحظى بالتأييد الكافى داخل إسرائيل والدول العربية كما أن لها شروطا مسبقة تقتضى تغييرا شاملا فى المنطقة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية ، وبالتالي فالمرحلة الحالية حول هذا النظام المفترض إنما تعتبر « مرحلة بحث وإعداد » ، ومن البدهى أن الشرق الأوسط سيمر بمراحل متعددة قبل أن يصل إلى شكل متكامل لنظام جديد ، ورغم ذلك فإن مرحلة تشكيل هذا النظام مستحدد بالقوة الدافعة الناجمة عن الضغط الدولى واستمرارية القوى الخارجية فى التدخل لأحكام سيطرتها على السوق البترولى داخل المنطقة وعلى الاستثمارات العربية خارجها ، ولا غرابة فإن العناصر الأساسية للسوق أدرجت بالفعل على جداول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف وفى إعلان المبادئ الإسرائيلى - الفلسطينى والذي جاء وكأنه إعلان مبادئ اقتصادى .

الموقف الدولي

الموقف الامريكى

السوق الشرق اوسطية
الموقف الدولي : الموقف الامريكى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التصور الامريكى للنظام الشرق اوسطى	ماجد كيانى	(كتاب) المشرق الشرق اوسطى		١٩٩٨	١٨
٢	الرؤية الامريكىة للمضمون الاقتصادى للشرق اوسطية .. ٦	حميد الجميلى	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادى		١٩٩٩	٣١

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ماجد كيالي
الموضوع الفرعي :	الموقف الأمريكي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المشروع الشرق الأوسطي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

التصور الأمريكي للنظام "الشرق أوسطى"

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية تحت غطاء الاستقرار والتعاون الإقليمي ليس جديداً؛ فقد ظل هذا الموضوع يشكل هاجساً لمجمل الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ الخمسينيات، ومع ذلك لا يمكن القول إن ثمة تماثلاً بين هذه المشروعات؛ ذلك أنه في كل مرحلة من المراحل كانت تغطي أولوية معينة لدى الإدارة الأمريكية على ما عداها من أولويات^(١٧)؛ فكانت الأولوية، في عهد إدارة أيزنهاور مثلاً، ملء الفراغ للحيلولة دون ازدياد النفوذ السوفيتي في المنطقة، وكانت الأولوية في عهدتي جونسن ونيكسون للحفاظ على المصالح الأمريكية بضممان الإمدادات من النفط، والحفاظ على أمن إسرائيل، وفي عهد إدارة كارتر كانت الأولوية لأمن الخليج. وهكذا نجد اختلافاً في الأولويات الأمنية والسياسية والاقتصادية، بحسب تطور الظروف الدولية والإقليمية.

ولكن ملامح مشروع النظام الإقليمي بدأت تظهر منذ أواخر السبعينيات مع قيام معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، غير أن هذا المشروع لم يتبلور بشكله الحالي إلا في مطلع التسعينيات، بعد أن هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية - كقطب أوحده - على النظامين الدولي والإقليمي إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية؛ ذلك أن هذه التغيرات الكبيرة أطلقت يد الولايات المتحدة في المنطقة، وعززت من وضع إسرائيل واستقرارها، وخلقت مناخاً من القبول العربي بها. ففي وثيقة أمريكية صدرت عن وكالة التنمية الدولية في الثمانينيات تحت عنوان «التعاون الإقليمي للشرق الأوسط»^(١٨) وقدمت إلى الكونغرس الأمريكي، تم التأكيد على ضرورة العمل على "إحلال تعاون إقليمي في الشرق الأوسط مبني على أسامين هما: الأساس الجغرافي والأساس الاقتصادي بدلاً من تعاون إقليمي مبني على أساس قومي-سياسي؛ والسعي إلى الاعتراف العربي بإسرائيل وإدخالها في النظام الإقليمي للمنطقة. أما البعد

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ماجد كيالي
الموضوع الفرعي :	الموقف الأمريكي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المشروع الشرق الأوسطي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

الجغرافي (بحسب الوثيقة) فيتمثل في قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربي إلى جانب إسرائيل وإيران وتركيا (واستبعاد المغرب العربي) وقد ذهبت الوثيقة إلى حد الحديث عن ثلاث مراحل للترتيبات الإقليمية، قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، وهي على التوالي:

1٦. تطوير التعاون في مجالات علمية وتقنية، وإنشاء الطرق الإقليمية ومحطات الاتصال، ويحث بدائل الطاقة، إلى جانب السياحة والطب.

2. تطوير مصادر المياه، وبشكل رئيسي عبر مشروعات مختلفة مثل البحر الميت، وخليج العقبة، ونهر الأردن، والشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وشبه جزيرة سيناء.

3. تجاوز البنى السياسية المتعارضة، والمشكلات التي تعرقل العلاقات بين دول العالم، مثل الصراع العربي-الإسرائيلي، عبر تنمية البنية الاقتصادية والانفتاح، على أن يمهّد لذلك فتح الأسواق الإقليمية. وقد أشار حينها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ألكسندر هيج إلى أن "الولايات المتحدة تريد التوصل إلى إجماع استراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان"⁽⁵⁹⁾. كما دعا المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي زيبينيو بريجنسكي "إلى اتفاق حول الأمن والتعاون في أوروبا يضم كل دول الشرق الأوسط"⁽⁶⁰⁾.

وبعد الانقلاب السوفيتي وانتهاء حرب الخليج الثانية، شكّل البيت الأبيض لجنة استراتيجية برئاسة "روبرت جيتس"⁽⁶¹⁾ لدراسة الأفكار الأمريكية عن النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، ولصياغة مشروع بوش للتسوية، كما نشر معهد السياسة الخارجية في واشنطن تقريراً حول النظام الجديد في الشرق الأوسط، حيث سلّم واضعو التقرير مع الإدارة الأمريكية بضرورة عدم تفويت "الانتصار الأمريكي في حرب الخليج الثانية؛ لأن جمعاً على هذا النحو لن يتكرر في المستقبل". وأكد التقرير "على ضرورة الاستقرار في المنطقة وحل النزاع العربي-الإسرائيلي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ماجد كيالى
الموضوع الفرعي :	الموقف الأمريكي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المشروع الشرق الأوسطي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

والعمل على قيام أمن إقليمي، ورقابة على السلاح، وتعاون اقتصادي، وإدخال التحولات الديمقراطية في أنظمة المنطقة⁽⁶²⁾. وقد حض وزير الخارجية الأمريكي الأسبق سايروس فانس على إجراء هذه الترتيبات، وعلى حد قوله: "إذا لم نقم بذلك مباشرة، فلن نتاح لنا فرصة أخرى للقيام به"⁽⁶³⁾.

وبالإضافة إلى هذه التقارير والمواقف الصادرة عن الإدارة الأمريكية، فقد أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، تقريره الأول الذي يحمل عنوان: "الولايات المتحدة والشرق الأوسط الجديد"، وشارك في وضعه مجموعة من أبرز خبراء الشرق الأوسط، وبينهم عدد من كبار المسؤولين السابقين، حيث ركز واضعو التقرير على "تأييد دعوة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر لإقامة مصرف متعدد الجنسيات للتنمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تركيزهم على قضايا الحد من التسلح ومسائل الديمقراطية، ومحددات السلام. وقد اعتبر التقرير أنه من الضروري أن يكون هناك التزام أمريكي قوي بأمن إسرائيل"⁽⁶⁴⁾. لهذا كان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش صريحاً في خطابه الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية "لؤتمر مدريد"⁽⁶⁵⁾ حيث أكد في فقرتين منه على جوهر السياسة الأمريكية هذه، والتي لا تقتصر على مجرد حل الصراع العربي-الإسرائيلي فحسب، وإنما تندب بعيداً إلى أكثر من تطبيع العلاقات بين الطرفين في كافة المجالات، وصولاً إلى إقامة علاقات ثنائية وإقليمية تتيح المجال أمام إعادة هيكلة الشرق الأوسط، بحسب تعبير مارتن إنديك.

وهكذا فإن الإدارات الأمريكية بعد أن وجدت الأوضاع في المنطقة ملائمة لها، بدأت بوضع التصورات الخاصة لإقامة النظام "الشرق أوسطي"، اعتماداً على المفاوضات متعددة الأطراف، وعلى مؤتمرات القمة الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واللجان والمؤسسات الفرعية المنبثقة عنهما.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق اوسطية
الموضوع الفرعى : الموقف الأمريكى
المصدر : (كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى
اسم كاتب المقال : حميد الجميلى
رقم العدد :
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

الرؤية الأمريكية للمضمون الاقتصادى للشرق اوسطية ..

تأتى الشرق اوسطية كجزء أساسى من اللعبة الاقتصادية الجديدة التى تحكم إدارة اقتصاد القرن الواحد والعشرين، وهى بهذا المعنى جزء من المؤسسة التى تتطلبها تلك اللعبة والتى لن تكون بأى شكل من الاشكال تكراراً لمؤسسة اقتصاد القرن العشرين فاللعبة الاقتصادية الجديدة التى تشكل الشرق اوسطية جزءاً من أساسياتها تتضمن أسساً وقواعد جديدة لعملية التنافس بين الكتل والفضاءات الاقتصادية التى ستحكم إدارة القرن الواحد والعشرين وهى اليابان وبقعها الجنوبي، أوروبا وبيتها الموحد، وأمريكا وحوضها الباسيفيكي (الناسافا)، وطبقاً لهذه اللعبة فإن الولايات المتحدة يستتأثر بالهيمنة الكلية على النظام الاقليمى الشرق اوسطى وستتحكم بالإدارة الاقتصادية لهذا النظام الجديد (١) وتنفيذاً لقواعد هذه اللعبة أصبحنا نشهد خارطة اقتصادية - سياسية - جغرافية جديدة للمنطقة تحمل فيها « إسرائيل » مركز الصدارة والنظام الاقليمى الجديد (الشرق اوسطى) طبقاً لقواعد اللعبة الاقتصادية الجديدة هو نظام اقليمى تابع للفضاء الاقتصادى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة ويساهم فى تعزيز دورها المهيمن على هذا الفضاء اولا وفى منافسة الفضاءات الاقتصادية القارية ثانياً . وتكمن أهمية النظام الشرق اوسطى للولايات المتحدة كذلك فى الحصول على أفضل النتائج التى تساعد الاقتصاد الأمريكى فى معالجة اختلالاته وزيادة قدرته التنافسية التى أخذت مكانتها العالمية فى التدهور ، لذلك فإن اقتصاديات المنطقة التى تشكل الفضاء الشرق اوسطى تعد مجالاً خصباً للاقتصاد الأمريكى خاصة مع تزايد الاسواق أمام المنتجات التكنولوجية الأمريكية، وتزايد الفرص أمام الشركات والاستثمارات الأمريكية، ففضلاً عن هيمنة الولايات المتحدة على المورد النفطى لدول الخليج العربى .

وطبقاً لهذه الرؤية فإن الاقتصاد الشرق اوسطى الجديد سيمكن الولايات المتحدة من إعادة تدوير دواليبها الاقتصادية بما يمكنها من الدخول فى اللعبة الاقتصادية الجديدة (لعبة إدارة اقتصاد القرن الواحد والعشرين) .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد الجمبلى
الموضوع الفرعى :	الموقف الأمريكى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

وتحتل العلاقات الامريكىة - الاسرائيلية أهمية خاصة فى الاقتصاد الشرق اوسطى، فالدور الاسرائيلى فى إطار مايسمى بالشركة الاقتصادية الشرق اوسطية يعد دوراً قانداً لتكون اسرائيل حلقة الوصل بين أطراف هذه الشركة والفضاء الاقتصادى للامريكيتين (الناسافتا) والمذى يقع تحت القيادة الامريكىة (2).

وتأكيدا لهذا الدور اقدمت الولايات المتحدة على خطوات رئيسية أهمها :-

- انشاء لجنة امريكىة - اسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الرفيعة المستوى (المتقدمة جدا) فى مجال البحث والتطوير فى ميدان تكنولوجيا القرن الواحد والعشرين

- إقامة مؤسسة للعلم والتكنولوجيا بين امريكا واسرائيل. وهذه المؤسسة تؤمن لاسرائيل استمرار التفوق النوعى فى المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة. وهى ظروف تتيح لاسرائيل الهيمنة الإقليمية بجعلها اكثر قدرة على توفير سلع أفضل فى سوق شرق اوسطية مشتركة

- اقامة منطقة حرة بين الولايات المتحدة الامريكىة واسرائيل .

- التعاون الاستراتيجى - الامريكى - الاسرائيلى - والذى يربط اسرائيل بالولايات المتحدة الامريكىة من خلال شبكة كثيفة من العلاقات المتعددة الجوانب

وطبقا لهذا التحليل، فان الرؤية الامريكىة للشرق اوسطية تنطلق من الاعتبارات التالية :-

- 1- تمحور المصالح الامريكىة حول تشجيع الصادرات الامريكىة لتخفيف العجز فى الميزان التجارى وإيجاد فرص للاستثمارات الامريكىة، وضمان الحصول على الاحتياجات الاساسية من النفط واستمرار تدفقه بالأسعار والكميات المطلوبة .
- 2- ضمان أمن اسرائيل وتفوقها النوعى على البلدان العربىة واحتلالها

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعى :	الموقف الأمريكى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

موقع الصدارة فى قيادة الاقتصاد الشرق اوسطى .

3- استخدام الورقة الشرق اوسطية فى مناقشة الاطراف الكتلوية الداخلة فى اللعبة الاقتصادية الجديدة التى ستحكم إدارة اقتصاد القرن الواحد والعشرين، خاصة الهيمنة على موارد المنطقة وأسواقها واستثمارها ونفطها (3) .
من دول الجوار الإستراتيجى (اثيوبيا وتركيا) ، وإذا علمنا مدى عمق تاثر إسرائيل على هاتين الدولتين تزداد خطورة هذه الازمة فى القرن القادم .

وتشكل التوجهات التركية للهيمنة على المياه العربية مضافاً اليها الاطماع الصهيونية فى المياه العربية مصدر خطر كبير للأمن المائى العربى . وإذا ما توقفنا عند الخطر الاثيوبى بشأن مياه النيل نستطيع أن نقول أن القرن الواحد والعشرين سيشهد دون ادنى شك صراعاً عربياً - اجنبياً على المياه .

لذلك وصلت قضية المياه العربية الى درجة من الحساسية لم يعد معها أى قطر عربى قادراً على التصدى لها لوحده ، ولا يمكن التصدى لهذه المهمة الا بطريقة جماعية عربية خالصة .

ويمكن للصراع العربى - الاجنبى أن يتجدد فى القرن الواحد والعشرين لا بسبب الارض او النفط ولكن بسبب أزمة المياه . ويمكن للصراع حول المياه المحدودة ان يمزق الروابط الهشة بين العرب وجاراتها وإثيوبيا وكذلك بين دول المنطقة والكيان العبرى بالرغم من كل ما يقال عن الروابط الاقتصادية الشرق اوسطية .

4 - تأكيد الولايات المتحدة على مساندة الرؤية الإسرائيلية فى دفع المسار الإقتصادى (التطبيع الإقتصادى) بغض النظر عن نتائج المفاوضات السياسية ، وهنا تلتقى الرؤية الأمريكية مع الرؤية الإسرائيلية فى إعطاء الأولوية للسلام الإقتصادى . (4)

5 - رغبة الولايات المتحدة فى التخفيف من العبء المالى الذى تتحمله لمساعدة « إسرائيل » . لذلك فهى تسعى للحد من الأموال الموجهة اليها وتعويض ذلك بإدماج إسرائيل فى المنطقة وضمان موارد أخرى لها من

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعى :	الموقف الأمريكى	رقم المجلد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات فى التحوى الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

داخل المنطقة .

6- إن إهتمام الولايات المتحدة يأتى من رغبتها فى جعل الفضاء الإقتصادى الشرق أوسطى فضاءً تابعاً للمجال الإقتصادى للأمريكيتين التى تسيطر عليه والذي سيشكل أحد أكبر مشاريع القرن الواحد والعشرين ، خاصة وان المغرب العربى سيرتبط بالإتحاد الأوروبى عن طريق الفضاء الإقتصادى لحوض البحر الأبيض المتوسط ، إذ أن هناك دعوة لانشاء منطقة تجارة حرة بين بلدان المغرب العربى والدول الأوروبية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط فى اطار فضاء يسمى بالفضاء الإقتصادى المتوسطى . (5)

7- يأتى الإهتمام الأمريكى بالشرق اوسطية انسجاماً مع موجة الإقليمية الثانية الرامية الى إنشاء الكتل التجارية القارية (الفضاءات الإقتصادية العملاقة أو القارية) والكتل التجارية الإقليمية (الفضاءات الإقليمية) حيث تنتقل مقومات السيادة من سلطة الدول الوطنية الى سلطة القرار المؤقلم ثم المعلوم ، وحيث تختفى الكثير من المؤسسات الإقتصادية الوطنية لتحل محلها مؤسسة إقتصادية إقليمية على مستوى الإقتصاد الإقليمى ، ومؤسسة اقتصادية عالمية على مستوى الإقتصاد الكونى (6) ويشهد العالم الآن موجات متزايدة من الترتيبات التجارية الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية . وطبقاً لهذا التوجه دفعت الولايات المتحدة بالشرق أوسطية لتحقيق التكامل الإقليمى الى أقصى مدى ممكن .

8- لاشك ان دعم الولايات المتحدة لإقامة إقتصاد إقليمي جديد ينبع من قواعد اللعبة الإقتصادية التى ستحكم إقتصاد القرن الواحد والعشرين (7) ، إذ أن من يهيمن على اقتصاد المنطقة سيكون له الموقع الأفضل فى اللعبة الجديدة التى ستجرى فى القرن القادم . لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لجعل المنطقة بما تحتويه من قاعدة موردية متنوعة ، (خاصة القاعدة الموردية النفطية) ضمن عناصر قوة الإقتصاد الأمريكى فى إقتصاد القرن الواحد والعشرين ، مما يتيح لهذا الإقتصاد تحجيم حركة منافسيه فى لعبة الشطرنج الإقتصادية الدولية (اللعبة

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
 اسم كاتب المقال : حيد الجمبلى
 الموضوع الفرعى : الموقف الأمريكى
 رقم العدد :
 المصـدر : (كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى
 تاريخ الصدور : ١٩٩٩

الإقتصادية الجديدة) التى ستجرى بين أوروبا واليابان والولايات المتحدة كما أسلفنا سابقاً..

ومما يزيد من أهمية الهيمنة الأمريكية على القاعدة الموردية النفطية فى المنطقة فى اللعبة الإقتصادية الجديدة هو أن اليابان تستورد أكثر من 70% من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج ، كما تستورد أوروبا أكثر من 50% من احتياجاتها النفطية من ذات المنطقة ومع عدم وجود إكتشافات نفطية جديدة وتدهور القدرات النفطية من الدول المنتجة للنفط فسوف يزداد إعتماد العالم أجمع واعتماد اليابان وأوروبا على منطقة الخليج لسد إحتياجاتهما المستقبلية .

وبالإضافة الى هذه الرؤية ، فإن إخضاع القاعدة الموردية النفطية لسيطرة الولايات المتحدة يسلب المنطقة من قوتها الإقتصادية ويجعلها تحت امرة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الحيوية بعيداً عن مخاطر التهديد بإستخدام النفط كوسيلة ضغط . لذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن إحتفاظها بدورها القيادى فى العالم يحتم عليها أن تقوم بالسيطرة على شؤون النفط العربى وجاء النظام الشرق أوسطى الجديد ليحقق للولايات المتحدة أحلامها فى الهيمنة على كنوز النفط العربىة

9. الإرتباط العضوى بين إسرائيل والإمبريالية العالمية . لذلك فإن إنجاز المشروع الصهيونى الكامل يبقى مرهوناً بدعم الولايات المتحدة طبقاً لإستراتيجياتها للقرن الواحد والعشرين كونياً وإقليمياً . لذلك فإن (إسرائيل مشروع صهيونى إمبريالى) وهى جزء عضوى ووظيفى من الإمبريالية ، ولها شبكة من العلاقات والمصالح مع الإمبريالية العالمية التى توفر لها الموارد المالية والدعم السياسى والإقتصادى والتكنولوجى ، لذلك فإن هيمنة إسرائيل عموماً والإمبريكية خاصة . بالغرب عموماً والولايات المتحدة خاصة يرى إسرائيل قوة إقليمية يمكن الإعتماد عليها لحماية تلك المصالح الحيوية ، فضلاً عن كونها قوة عسكرية ضاربة فى المنطقة .

لذلك للولايات المتحدة الأمريكية « وإسرائيل » اهدافاً ومصالح

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى : الموقف الأمريكى
المصدر : (كتاب) دراسات فى اغتوى الاقتصادى
اسم كاتب المقال : حميد الجميلى
رقم العدد :
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

مشتركة تجعل من الدعم بكل اشكاله لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أمراً لا جدال فيه .

10 - تمكن « إسرائيل » من الهيمنة الإقتصادية والتكنولوجية على المنطقة ، فضلاً عن تمكينها من محاصرة المحتوى الإقتصادى للنظام العربى .
لذلك فالدور الوظيفى الإقليمى « إسرائيل » يتركز حول الهيمنة الإسرائيلية على إقتصاد المنطقة ، أى التحول من الدور العسكرى الى الدور الإقتصادى .

وطبقاً لهذه الرؤية قامت الولايات المتحدة بالضغط على « إسرائيل » لإستبدال استراتيجيتها فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة .
وهكذا يمكن القول بأن الحديث عن الشرق أوسطية خرج أصلاً من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث المتخصصة ومراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة ليجرى الترويج له من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل على نطاق واسع بهدف تسويق تلك المفاهيم والمخططات الإستراتيجية الجديدة بطبعات وعبوات محلية جيدة الصنع والإخراج . (8)

وطبقاً للمفهوم الأمريكى فإن السوق الإقتصادية الشرق أوسطية هى جزء من التحضير لما يسمى بالإقتصاد السياسى للسلام . (9)

والسوق الإقتصادية الشرق أوسطية طبقاً للمفهوم الأمريكى لا يمكن أن تتم إلا من خلال إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الإقتصادية بين « إسرائيل » وبلدان المنطقة العربية ويعتبر معهد السياسة الإقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفرد ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى من أبرز مراكز البحوث التى وضعت التصورات الأساسية للسوق الشرق أوسطية .

نخلص ما جاء فى أعلاه أن الرؤى الأمريكية للمضمون الإقتصادى للسوق الشرق أوسطية تتركز حول المحاور التالية :-

1- أهمية قيام منطقة للتجارة بين « إسرائيل » والبلدان العربية بإعتبارها (أى إسرائيل) المرتكز الأساسى للترتيبات الإقتصادية الشرق أوسطية الجديدة بإعتبار أن المبادلات التجارية توحد الشعوب وتخلق أنماطاً من الإعتماد المتبادل ونسجاً من المصالح المشتركة . وطبقاً

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
 الموضوع الفرعى : الموقف الأمريكى
 المصدر : (كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى
 اسم كاتب المقال : حميد الجميلى
 رقم العدد :
 تاريخ الصدور : ١٩٩٩

للرؤية الأمريكية فإن قيام منطقة التبادل الحر هى القضية المحورية فى النظام الشرق أوسطى .

ولا تدعو الرؤية الأمريكية الى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والبلدان العربية دفعة واحدة وإنما عبر ثلاث مستويات هى :-
 المستوى الأول - إقامة تجمع إقتصادى ثلاثى يجمع الاردن والسلطة الفلسطينية « إسرائيل » على غرار الإتحاد الإقتصادى القائم بين دول «البنيلوكس الأوروبية ذات الأحجام الإقتصادية الصغيرة (بلجيكا - هولندا - لوكسمبورغ) .

المستوى الثانى - إقامة منطقة للتبادل التجارى الحر بين دول المستوى الأول مضافاً إليها سوريا ولبنان على أن تنتهى الترتيبات الخاصة بهذا المستوى بحد أذناه العام 2010 إفرنجي .

المستوى الثالث - إقامة منطقة موسعة للتعاون الإقتصادى تشمل بالإضافة الى دول المستوى الثانى بلدان مجلس التعاون الخليجى . ويتم فى إطار هذا المستوى حرية إنتقال رؤوس الأموال . وتؤكد الورقة الأمريكية على أن هذه المستويات متداخلة ومتشابكة بحيث لا يمكن تحقيق أى مستوى دون تحقيق المستوى الذى قبله (أى الرحلية والتدرج فى تطبيق هذه المستويات)

لذا فإن الرؤية الأمريكية تستند الى وجود مجموعة من الترتيبات الإقتصادية لكل مستوى وبإستكمال هذه المستويات يتم إرساء قواعد ومقومات السوق الشرق أوسطية .

وقد أكد معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط بأن المستوى الأول هو الخيار الاساسى الذى ينبغى التأكيد عليه ، حيث يتحقق عبر هذا المستوى حرية كاملة لإنتقال السلع ، والعملالة ورؤوس الأموال بين الأطراف المشتركة ، مع إمكانية إنشاء إتحاد نقدى

2 - ترى الولايات المتحدة أن قيام السوق أوسطية مرتبط بجملة أمور من أبرزها :-

- ازالة القيود عن التجارة والاستثمار وإتخاذ مزيد من إجراءات الخصخصة لإعادة هيكلة إقتصادات المنطقة لذلك تدفع الولايات

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى : الموقف الأمريكى
المصدر : (كتاب) دراسات فى اغتوى الاقتصادى
اسم كاتب المقال : محمد الجمبلى
رقم العدد :
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

المتحدة دول المنطقة لتطبيق إجراءات التخصيصية الى أبعد مدى يمكن ، باعتبار هذه الإجراءات هى الإطار المؤسس لتمويل الوحدات الإنتاجية والخدمية فى الإقتصادات العربية ولتسهيل إدماج إسرائيل إستراتيجيا فى النسيج الإقتصادى العربى .

لذلك فإن عمليات التخصيصية التى تدفع بها الولايات المتحدة انما تشكل التمهيد والمدخل الضرورى لإقامة السوق الشرق أوسطية المشتركة . (11)

- إزالة كل إجراءات المقاطعة ضد « إسرائيل » بكل درجاتها ومستوياتها بعد ان أصبحت اطاراً شكلياً لا مضمون له .

- تطبيع العلاقات الإقتصادية بين إسرائيل والإقطار العربية عن طريق مشاريع الربط الإقليمى بغض النظر عن نتائج التسوية السياسية (السلام الإقتصادى قبل السلام السياسى) .

و خلاصة الرؤية الأمريكية للمضمون الاقتصادى للشرق اوسطية تكمن فى اقامة نظام اقليمى جديد فى الشرق الاوسط من شأنه أن يكون فرعاً للنظام العالمى لاقتصاد القرن الواحد والعشرين . وهذا النظام الإقليمى الجديد من شأنه أن يسهم فى تعزيز دور الولايات المتحدة فى اللعبة الإقتصادية الجديدة ، وتعزيز دورها كقطب مسيطر على هذا النظام الفرعى نظراً لما لإقتصاد الشرق الأوسط من هيمنة حيوية للاقتصاد الأمريكى فالنظام الجديد فى الشرق الأوسط سيساعد الاقتصاد الأمريكى على إستعادة قدرته التنافسية ، فضلاً عن مساعدته على إستعادة حيويته نتيجة توافر الأسواق الملاءمة للصادرات الأمريكية ، وتوافر المواد الأولية - خاصة النفط اللازم لتدوير عجلة الإقتصاد الأمريكى ، فضلاً عن تزايد العروض أمام الإستثمارات الأمريكية .

لذلك يمكن القول أن الرؤية الأمريكية للمضمون الإقتصادى للشرق أوسطية تتركز حول :-

- تشجيع الصادرات الأمريكية وتخفيض العجز التجارى الأمريكى .
- ضمان الحصول على إحتياجاتها الأساسية من المنطقة خصوصاً النفط مع ضمان إستمرار تدفقه بالأسعار والكميات المطلوبة
- تمكين الولايات المتحدة من إحتلال موقع فى اللعبة الإقتصادية لإقتصاد القرن الواحد والعشرين

الموقف الاسرائيلي

السوق الشرق اوسطية
الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	امكانية اللعاج الاقتصاد	حميد الجميل	(كتاب) دراسات في المحوى الاقتصادى		١٩٩٨	٢٩
٢	الاقتصاد والسلام	حازم الببلاوى	(كتاب) دور الدولة في الاقتصاد		١٩٩٩	٤٣

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الحميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الإسرائيلي	رقم المجلد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادي تاريخ الصدور :	١٩٩٨	

إمكانية اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في السوق الشرق أوسطية (18) ..

لاشك أن مستقبل الشرق أوسطية كنظام اقتصادي ذات محتوى سياسي يتوقف على العديد من الأمور يأتي في مقدمتها:- طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي، تكوينه، مقوماته وإمكانية اندماجه في السوق الشرق أوسطية، ولعل أول الأسئلة التي ستقرر مستقبل هذا الاندماج كون إسرائيل دولة استيطانية عنصرية لسكانها اليهود. وهنا لابد من التوفيق عند إمكانية التفوق بين المشروع الصهيوني التوسعي الاستيطاني وبين الاندماج في المنطقة بدون هذه الخصائص. فالمشروع الصهيوني وجد أصلا على أسس فكرة اقتطاع الأرض وهجرة اليهود من كل دول العالم والتوسع العدواني على حساب العرب. وحتى إذا فرضنا جدلا أن الصهيونية قد بذلت أهدافها من التوسع الجغرافي إلى التوسع الاقتصادي فالقضية هي كون الصهيونية تبقى محتفظة بخصائصها التوسعية وهذا ما يتناقض وأهداف الاندماج الاقتصادي في المنطقة إلا أن الذي سيحصل هو توسع إسرائيل اقتصاديا على حساب العرب وطبقا لهذه الرؤية لا يمكن اندماج إسرائيل في السوق الشرق أوسطية إلا اندماجا توسعيا. وهذا الاندماج التوسعي هو نوع جديد من الهيمنة الاقتصادية .

وطبقا لذلك لابد وأن تظهر علامات التناقض بين أهداف التوسع الاقتصادي وعناصر الاندماج الاقتصادي مما يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم تنفيذ المشروع الشرق أوسطي. ومن خلال تحليل خصائص الاقتصاد الإسرائيلي يتضح أن المقومات العلمية لقيام السوق الشرق أوسطية غير متوفرة لأنها تصطدم بعقبات ناجمة عن تلك الخصائص الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي وهذه العقبات تلقي الضوء على التناقض بين السوق العلمية وبين طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨ .

وفيما يلي تحليلاً مركزاً لهذه القضية :-

أولاً - إن السوق المشتركة مع ماتعنيه من تحرير حركة عناصر الانتاج تعد امراً صعب المنال في المنطقة، لان تحرير رؤوس الاموال لن يوفر موارد لدول المنطقة من داخلها، وتصيب الاطراف العربية المشاركة في السوق معبراً للاموال النفطية العربية فضلاً عن الاموال المستقرة في الخارج والتي يعاد استثمارها في اسرائيل .

وهذا لا يحتاج الى سوق بقدر ما يحتاج الى ترتيب مؤسسي مالي .
ثانياً - «اسرائيل» تركز على بعض مقومات السوق كإنتقال السلع وراس المال والتكنولوجيا بينما ترفض حرية انتقال العمالة وبذلك تظل السوق ناقصة ومحقة لآمال اسرائيل فقط .

ثالثاً - إن السوق الشرق اوسطية تستوجب أن تتحول «اسرائيل» إلى دولة جوار جغرافي طبيعية، أي تتخلي عن كونها دولة استيطانية عنصرية لسكانها اليهود هذا امر مشكوك فيه وذلك لا يمكن اندماج اسرائيل في المنطقة لان في ذلك تناقضاً بين اعتبارات المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري وبين اعتبارات الاندماج الاقتصادي طبقاً للمقومات العلمية للاندماج والتكامل الاقتصادي

رابعاً - ان السوق الشرق اوسطية تتناقض مع المنطق الاسرائيلي ورويتها في اقامة السوق لان السوق مع وجود اسرائيل يعني قيام السوق على اسس غير متكافئة ومثل هذا السوق لا توفر شروط النمو الاقتصادي والتنمية لبقية الاطراف وطبقاً لهذه الرؤية فان الاسواق العربية تصبح محطات لاستهلاك السلع الاسرائيلية ومحطات لتوريد المال العربي ومحطات لتوريد المواد الاولية العربية ومحطات لاستقبال التقانة والخبرة الاسرائيلية وطبقاً لما جاء في اعلاه فان كل ماتعنيه السوق هو قيام اطر مؤسسية لخدمة اهداف المشروع الصهيوني في مساره الجديد المتمثل بالهيمنة والتوسع الاقتصادي وبذلك تنتفي الرؤية العلمية لقيام السوق لعدم امكانية توفر مقوماتها العلمية .

خامساً - ان تحقيق السوق الشرق اوسطية بالمعنى العلمي الصحيح أمر غير وارد في المديين المتوسط والقصير اذ يتطلب قيام السوق فترة

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الحميلي
الموضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨ .

طويلة نسبيا لذلك فان الترتيبات الاقتصادية والمؤسسة الاقتصادية التي تقام بسرعة جنونية ليست لها علاقة بالسوق بالمعنى العلمي. وكل مايجري في الوقت الحاضر ياتي ضمن مايسمى بمشاريع التطبيع الاقتصادي طبقا للرؤية الاسرائيلية (مشاريع الربط الاقليمي والمشروعات المشتركة) - نعم تبيروا ان هذا هو الحال - ان المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية وإرتباطاتها بالمؤسسات الاقتصادية العالمية، فضلا عن مناصرة راس المال الصهيوني العالمي يجعل من هذه المؤسسات مؤسسات مهيمنة . ولذلك فان المؤسسة الاقليمية الجديدة ستتميز بالهيمنة الاسرائيلية على مجموعات المؤسسات التي تنشأ في اطار مشاريع التطبيع الاقتصادي. وطبقا لذلك فان السوق الشرق اوسطية بمعناها العلمي تصبح غير ممكنة القيام .

سابعاً - إن السوق الشرق اوسطية ومايترتب عليها من قيام منطقة بالتبادل الحر تتطلب عددا من الشروط غير المتوفرة من أبرزها :-
- وجود حد أدنى من التكافؤ بين درجات التطور الاقتصادي لدول السوق .
- وجود آلية لتخفيف الآثار السلبية بالنسبة لبعض الاطراف المشاركة في السوق .

- وجود نمط معين من العلاقات بين دول السوق اجتماعيا وحضاريا وتصورا للمستقبل .

وخلاصة القول يتضح من النقاط السبع انفة الذكر ان اسرائيل سوف لن تقدم للإقتصادات العربية سوى الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية من خلال اختراقها للإقتصادات العربية .

ومن خلال اعادة هيكلتها لهذه الاقتصادات في اطار نمط جديد لتقسيم العمل يعمق قانون النمو غير المتكافئ ويزيد من عمليات تدويل الاقتصادات العربية والحاقها بالاقتصاد العالمي كمناطق مهمشة

3- النظرية « الاسرائيلية » في تسريع عمليات التنمية الاقتصادية الشرق اوسطية ..

(- الفكر الصهيوني الجديد - صهيونية البرنسي ..

ادركت الحركة الصهيونية العالمية الحاجة الاسرائيلية الجديدة التي

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨ .

تفرصها التحولات التي طرأت على المجتمع الاسرائيلي والحاجة الماسة الى الانتقال من اولوية صهيونية الدولة الى دولة اليزنس الصهيوني لقد مضى زمن كانت الدولة الاسرائيلية بمؤسساتها في خدمة المشروع الصهيوني القائم على التوسع الجغرافي الكولونيالي التقليدي اي ان الفكر الصهيوني كان قائما على التوسع في الارض واستيعاب اليهود من الخارج .

ويبدو ان الفكر الصهيوني قد أدرك إستفادة جدوى هذا المشروع حاليا ، وان البديل الملائم له هو التوسع الاقتصادي والمالي والتكنولوجي وهو لا يقل اهمية من الناحية الاستراتيجية خصوصا بعد أن إطمأنت اسرائيل لقوتها العسكرية وللحدود الجغرافية القائمة . كما أن الفكر الصهيوني العالمي قد أدرك أن إقتصاد القرن الواحد والعشرين سيشهد تنافسا اقتصاديا دوليا يمكن لاسرائيل ان تحتل فيه مساحة لايأس بها

وعلى ذلك فان المستقبل سيتميز بالتنافس الاقتصادي الدولي ، وهو ماسيكون بصالح مايسمى صهيونية الرأسمال أو صهيونية اليزنس التي تسعى لتعظيم منافع السوق والمكاسب الاستثمارية والمالية والتكنولوجية .

ومن اجل هذه الصهيونية الجديدة اقدمت إسرائيل على الخيار الاقتصادي (النطبيع الاقتصادي) ، ان هذا التحول هو تحول جديد تولاه شمعون بيريز الملقب بمهندس الشرق اوسطية . وطبقا لهذه الهندسة الجديدة القائمة على « صهيونية اليزنس » (الانتقال من اولوية صهيونية الدولة الى دولة اليزنس الصهيونية)

يجرى ابعاد المؤسسة الاقتصادية الاسرائيلية عن الاستثمار الايديولوجي الى اللبرالية الاقتصادية ، وطبقا لهذه الاستراتيجية يجرى استبدال امن الحدود بأمن الاعماق الاقتصادية ومبادلة الجزء بالكل واستبدال التوسع الجغرافي بالتوسع والهيمنة الاقتصادية وطبقا لدولة اليزنس الصهيونية يجري اسقاط الاسوار العربية المؤيدة للشرق أوسطية الواحدة تلو الاخرى والتي تعترض دخول السلع

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجملي
الموضوع الفرعي :	الموقف الإسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨ .

الاسرائيلية الى الاسواق العربية، كسور. المقاطعة . . .
 والواقع أن صهيونية البزنس تسعى الى الاسواق العربية والى مناطق
 نفوذ متاخمة حيث المنافسة التجارية السهلة والهيمنة التكنولوجية
 للامحدودة خاصة وأن دول الجوار التي تسعى صهيونية البزنس لغزوها
 دول مستهلكة أكثر من كونها منتجة. وهنا لابد من التأكيد أن صهيونية
 البزنس لاتخشى على الاستثمارات الاسرائيلية وعلى أمن اسرائيل
 مادامت قادرة على توظيف موقعها العسكري لخدمة البزنس الجديد .
 على إنجاز صهيونية البزنس بتوقف على ظروف الانتقال الاسرائيلي
 الراهنة الى اولوية صهيونية جديدة رغم أن الإشارات تشير الى أن
 الخيار الاسرائيلي بات لصالح البزنس وفي اتجاه الاسواق العربية
 القريبة. ومع كل ذلك يظل موضوع المفاضلة بين الأمن الاسرائيلي
 بالمفهوم التقليدي (طبقاً للايديولوجية الصهيونية التقليدية) وبين
 اهداف صهيونية البزنس « محل صراع داخل اسرائيل. وفي كل الاحوال
 فإن هذا التحول في الفكر الصهيوني يأتي في اطار مشروع صهيوني
 جديد « فاسرائيل » تظل صاحبة مشروع توسعي كان جغرافيا واستنفذ
 اهدافه واصبح اقتصاديا وسيمضي وقت طويل جدا قبل أن يستنفذ
 اهدافه وقد لا يستنفذها الا بعد سقوط المؤسسة الاقتصادية العربية .
 في ضوء الفكر الصهيوني الجديد (صهيونية البزنس) تقوم النظرية
 الاسرائيلية في تشريع عمليات التنمية الاقتصادية على الاعتبارات
 التالية :-

- 1- التوجه نحو انشاء منطقة اقتصادية في الشرق الاوسط من شأنها
 المساهمة في مشاريع الربط الاقليمي لبناء مايسمى بالشرق الاوسط
 الجديد وبذلك يكون هناك تواجد اقليمي بما يؤدي الى اقامة سوق شرق
 اوسطية .
- 2- وضع برنامج للتعاون الاقتصادي الاقليمي يتضمن انشاء
 مشروعات الربط الاقليمي يتم اقرارها في مؤتمرات قمة اقتصادية
 للشرق الاوسط وشمال افريقيا .
- 3- الدعوة لانشاء منطقة تجارة حرة تشمل في مرحلتها الاولى الاردن

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الإسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨ .

- وفلسطين واسرائيل على ان تتوسع في مراحل لاحقة .
- 4- ربط اسرائيل بكافة دول المشرق عبر تركيا
- 5- انشاء بنك للتنمية الشرق اوسطية والذي تأسس فعلا في قعة عمان الاقتصادية، وهو اداة للتعيمير في المنطقة .
- 6- تخليص الاقتصاد الاسرائيلي من اختلالاته سواء ماتعلق منها بالبطالة او عجزه المالي واعباء الاقتصاد الاسرائيلي الناتجة عن تدفق المهاجرين ومتطلباتهم .
- 7- إعادة التعامل مع الشركات العالمية التي اوقفت تعاملها مع اسرائيل تنفيذاً لقرار المقاطعة .
- 8- جعل المشاريع الاقليمية نقطة إنطلاق السوق تحقيقاً لحلم اسرائيل في إقامة سوق شرق اوسطية تعمل على انعاش الاقتصاد الاسرائيلي .
- طبقا لهذه النظرية الاسرائيلية المستمدة من التوجهات الجديدة لصهيونية اليزنس أخذ الفكر الصهيوني المعاصر يروج للشرق اوسطية على أساس إقامة قاعدة عريضة من الترتيبات اي ان اسرائيل وطبقاً لخصائص إقتصادها لاتنشد حركة كاملة من التفاعل والتعاون الاقتصادي مع دول المنطقة العربية، الا بالقدر الذي حقق اهدافها الاستراتيجية .
- فالنظام الاقتصادي الشرق اوسطي يكمن أولاً واخيراً في انعاش الاقتصاد الاسرائيلي في ضوء خصائصه الذاتية، ثم في تحويل اسرائيل من دولة صغيرة وضعيفة قامت على الاغتصاب الى قوة اقليمية (اسرائيل الكبرى اقتصاديا) وفقا للتصورات الصهيونية المعاصرة .
- واستنادا الى هذا التحليل الموضوعي تقوم النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية على الفرضية التالية (ليس بمقدور السلام ان يدوم من دون منافع ملموسة تجنيها شعوب المنطقة منافع لاتتحقق الا من خلال زيادة التجارة والاستثمار) .
- وهذه الفرضية هي نقيض الفرضية المصرية لتسريع التنمية والتي تقوم على الافتراض التالي (ان القاعدة الاساسية لتحقيق التعاون والتنمية تكمن في إقامة الدولة الفلسطينية والانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة ووجود ضمانات لاخلاء المنطقة من اسلحة الدمار

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨ .

(الشامل)

وطبقا للفرضية الاسرائيلية فان التطبيع الاقتصادي بغض النظر عن التسوية السياسية هو مفتاح تسريع التنمية .

بينما للفرضية المصرية فإن التسوية السياسية ستفتح المجال واسعا للتطبيع الاقتصادي ثم تسريع التنمية كتجصيل حاصل .

ويقف المغرب والاردن مؤيدا للنظرية الاسرائيلية من خلال التاكيد على عدم الابطاء في تطبيع العلاقات الاقتصادية العربية - الاسرائيلية بمعزل عن نتائج التسوية السياسية .

وهكذا تقف اسرائيل والمغرب والاردن في الجانب الداعي الى عدم ربط عملية السلام الاقتصادي بنتائج السلام السياسي، وتذهب النظرية الاسرائيلية ابعد من ذلك لتؤكد على ان السلام الاقتصادي من شأنه تسريع التنمية وكذلك تسريع التسوية السياسية .

وتلتقى النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية مع الأهداف الامريكية الداعية الى الانفتاح الاقتصادي. اما موقف رجال الاعمال العرب فقد تبنوا وجهة النظر الأمريكية - الاسرائيلية، حيث أعلنوا أنهم جاؤوا للبرزنس ليس أكثر ولا أقل. وهو ما اكده احدهم بالقول (علينا ان نترك السياسة وراء ظهورنا ونعمل على تعظيم البرزنس) .

وهذا القول يتفق كليا مع الاستراتيجية الصهيونية الجديدة لاستراتيجية البرزنس) .

وهكذا تدعو النظرية الاسرائيلية الجديدة الى التطبيع الاقتصادي بعد ان اغتصبت الارض العربية والمياه العربية، وهي تريد الان تسلب الموارد العربية. والمفارقة الكبرى الان هو انها تلجأ الى العرب لمساعدتها لسلب خبراتهم ومواردهم واستعمارهم اقتصاديا .

ويضيف في هذا المجال شمعون بيرز بأن السوق المشتركة هي مفتاح السلام والأمن للمنطقة، وان مشاكل الاقليم لاتحل بشكل فردي ولاحتي بشكل ثنائي او جماعي لذا فإن انشاء السوق الشرق اوسطية المشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة سيحقق كل الأهداف السياسية وسيؤدي الى تسريع التنمية والقضاء على الفقر في المنطقة .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الإسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في اشغوى الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ويضيف شمعون بيرز بان المنطقة يجب ان تكون مفتوحة اقتصاديا للجميع (لكل الشعوب التي تعيش فيها) .

ويؤكد شمعون بيرز بانه لا يوجد اقتصاد قطري فعال بل اقتصاد سوق فعال، وكلما كبر حجم السوق كان الاقتصاد قويا .

لاشك ان هذه الآراء تعبر عن الرؤية الصهيونية في استدراج العرب من اجل تمكين اقتصاد اسرائيل من مواجهة ازمته وتحديات المستقبلية فضلا عن ان الاقتصاد الاسرائيلي لا يتمكن من مواجهة اختلالاته دون التبتل الى كل مفاصل الاقتصادات العربية المحيطة به .

لذل فان ماتطرحة علينا النظرية الاسرائيلية لايمثل سوى مكاسب للاقتصاد الاسرائيلي اما تحقيق التنمية للاقتصادات العربية فذلك امر مشكوك فيه .

وتعكس النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية منطق الحضارة الغربية، اذ بمقتضى هذه النظرية يعكس السوق الاقليمي المشترك توجهات جديدة في المنطقة، بحيث يسود نمط الحضارة الغربي الذي بمقتضاه يصبح السوق اكثر اهمية من الدول المنفردة وان الجو التنافسي سيكون اهم من وضع الحواجز في الطريق .

ب- النظرية «الاسرائيلية» في تشريع التنمية (19) ..

تذهب النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية الى تأكيد الآراء التي تقدم بها مجموعة من الباحثين في مؤتمر عقد بجامعة تل ابيب في منتصف الثمانينات حول سبل تسريع التنمية .

ومن أبرز الآراء التي تقدمت مايلي :-

- ان ترسيخ العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ودول المنطقة من شأنه ان يخلق مصالح دائمة للسلام .

- من المتوقع أن يزيد الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل بنحو 22٪ خلال عشر سنوات من السلام بسبب تزايد معدلات النمو الاقتصادي جراء فتح الاسواق العربية امام المنتجات «الاسرائيلية» وجذب الاستثمارات الاجنبية الى «اسرائيل» وخفض الانفاق العسكري الاسرائيلي، وتحرير جانب هام من قوة العمل الاسرائيلية الموظفة في

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

المؤسسة العسكرية « الاسرائيلية » واقامة مشاريع الربط الاقليمي وتطوير البنية الاساسية الاسرائيلية وتمكين « اسرائيل » من تجديد تكنولوجيتها ونقل التكنولوجيا المتقدمة الى العرب .

- ان السلام النهائي بين « اسرائيل » والدول العربية يركز الى شبكة واسعة من العلاقات التي تمثل الاقتصادية منها الركيزة للموسسة والاهم .

- لا بد من اقامة مشاريع ربط اقليمية تراعي بالدرجة الاولى مصالح اسرائيل مثل مد اسرائيل بمياه النيل والحصول على الغاز الطبيعي العربي، اعادة تشغيل خط البترول السعودي الى حيفا بدلاً من صيدا ... الخ .

- يمكن « لاسرائيل » في ظل السلام الاقتصادي أن تصبح سنغافورة الشرق الاوسط ويمكن ان تصبح قاعدة تهتم الشركات متعددة الجنسية والشركات الدولية باقامة قواعد بها .

- يمكن لاسرائيل ان تصبح جسراً للتجارة بين العالم العربي وشركائه التجاريين الرئيسيين .

وطبقاً للنظرية « الاسرائيلية » في تسريع التنمية فإن « اسرائيل » لاتريد أن تكسب بضعة كيلومترات وتخسر في المقابل اسواق عربية تقدر باكثر من 200 مليار دولار ومن شأن مشاريع الربط الاقليمية أن تحقق هدف اسرائيل لافي تسريع التنمية فقط، بل كذلك في إدماجها في المحيط الاقتصادي العربي .

جـ- مقومات النظرية « الاسرائيلية لتسريع التنمية » ..

تعتمد النظرية « الاسرائيلية » على مبدأ اقامة منطقة تجارة حرة بين « اسرائيل » والاردن والفلسطينيين تتيح انتقال السلع والخدمات ورأس المال مع تحفظ اسرائيل على انتقال العولة وتشكيل هذه المنطقة تشكل نقطة انطلاق لعهد اقتصادي جديد في الشرق الاوسط .

وتذهب هذه النظرية الى ان منطقة التجارة الحرة يمكن أن تشمل في مرحلة لاحقة كل من مصر وسوريا ولبنان، اي بقية دول الطوق .

وتذهب هذه النظرية الى اهمية تأسيس بنك الشرق الاوسط للتنمية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الإسرائيلي	رقم المجلد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

والذي تقرر من مؤتمر قمة عمان .

وقد تم تأكيد النظرية الاسرائيلية لتسريع التنمية في التقرير الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (1991 افرنجي) حيث يشير التقرير الى وجود علاقات اقتصادية متشابكة بين اطراف الكونغفدرالية. وترى هذه الدراسة ان اقامة الاتحاد الاقتصادي بين الاطراف الثلاثة على غرار البينلوكس يحقق الازدهار الاقتصادي للاطراف الثلاثة، كما ان تكلفة تحويل التنمية ستكون ادنى ما يمكن وسيحقق الاطراف الثلاثة مكاسب اقتصادية كبيرة .

وتلقى عملية تسريع التنمية عبر الكونغفدرالية الاقتصادية دفعا قيادياً وسياساً من قبل الولايات المتحدة الامريكية تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية الاستراتيجية

لذلك تستند النظرية « الاسرائيلية » للشرق أوسطية على نظرية تنامي المصالح الاقتصادية المتبادلة كوسيلة لجعل فكرة العروب والصراع مكلفة جداً وبذلك تتحول منطقة الصراع الى منطقة تكامل اقليمي. وقطعا ان هذه النظرية المعروفة في العلاقات الدولية صحيحة وهناك شواهد تاريخية على صحتها، حيث انتهت العدوات التاريخية بين فرنسا والمانيا وبريطانيا وحلت محلها مصالح اقتصادية مشتركة

ولكن هذه النظرية لا تنطبق على اسرائيل وعلاقاتها بالاقتصادات العربية لان نظرية المصالح الاقتصادية المتبادلة تستوجب التكافؤ في الاطراف المشتركة، وهذا غير متوفر أصلاً، فضلاً عن أن اسرائيل لا تسعى الى اقامة علاقات اقتصادية متكافئة بقدر ما تهدف الى التوسع على حساب الاقتصادات العربية لذلك فان التطبيع الاقتصادي الذي تسعى اليه اسرائيل لا يحقق اهداف النظرية المعروفة في العلاقات الدولية بقدر ما يحقق استعمار اقتصاد جديد في المنطقة، الا وهو الاستعمار الاقتصادي الاسرائيلي .

وبالإضافة الى كل ذلك فإن « اسرائيل » صاحبة مشروع توسعي معروف عالمياً، وان خصائص اقتصادها تجعلها مندفعة نحو التطبيع الاقتصادي بأي ثمن خاصة بعد أن ظهرت بوادر لاشك أن النظرية « الاسرائيلية »

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في اغتوى الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

لتسريع التنمية تستند الى المقومات التالية :-

- الهيمنة على الاسواق العربية .
 - دخول المكونات الاسرائيلية في الصناعة العربية .
 - إيجاد منافذ لتسويق المنتجات الاسرائيلية .
 - إخضاع الاقتصادات العربية للهيمنة الاسرائيلية التكنولوجية .
 - إعطاء اسرائيل قدرات اضافية تسمح له باستيعاب المزيد من اليهود .
 - التسلل الى اعماق الاقتصادات العربية .
 - إعطاء مشروعية للوجود الاسرائيلي على الارض العربية المغتصبة وتقليل ارادة المقاومة إزاء اندماج اسرائيل في المنطقة .
- 4- المخططات الاستراتيجية للرؤية الاسرائيلية (20) ..

يؤكد «شمعون بيرز» بان مشاكل المنطقة لايمكن ان تحل بشكل فردي ولاحتي بشكل ثنائي او جماعي، بل من خلال اقامة السوق المشتركة والتي هي مفتاح السلام والامن على حد قوله. لذلك فان التوصل الى تجمع اقليمي لدول الشرق الاوسط يضم سوقا مشتركة ذات هياكل مركزية منتجة على نمط السوق الاوروبية المشتركة هو الهدف النهائي من هذه العملية وترى «اسرائيل» تعزيزاً لموقفها هذا بان السلام القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الامنية هو نوع من السلام البارد بينما يفضي ارساء السلام على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما في ذلك اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين «اسرائيل» والمنطقة العربية، الى نوع من السلام الحي الديناميكي .

ويرى «شمعون بيريز» ان تأسيس السوق الشرق اوسطية سيقود الى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والرخاء الفردي، وبالتالي فان انشاء السوق المشتركة على غرار النمط الاوروبي يمكن ان يحقق هذه الاهداف. ويضيف بيرز انه من دون هذه السوق لن يتغير اي شيء، لذا يجب ان يكون الشرق الاوسط منطقة اقتصادية مفتوحة للجميع (لكل الشعوب التي تعيش فيه). وطبقا لهذه الرؤية لا يوجد إقتصاد قطري فعال بل إقتصاد سوق وكلما كبر حجم السوق كان الإقتصاد قويا .

لذا تؤكد «الرؤية الاسرائيلية» على ان وجود سوق شرق اوسطية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الأسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

تتوافر فيه التكنولوجية المتقدمة، كما تتوافر فيه العمالة والموارد الاقتصادية من شأنه ان يسرع عملية السلام .

لذلك تنطلق الرؤية الاسرائيلية للمضمون الاقتصادي للسوق الشرق اوسطية من ان تطوير علاقات التعاون بين «اسرائيل» ودول المنطقة من شأنه ان يد الى تنمية شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية تجعل كلفة الانفصال مالية جدا لمن يرغب في الفكك فيما بعد وهذه الشبكة ستخلق مصالح متبادلة تحقق السلام الاقتصادي بكل مايعنيه من رفع مستوى معيشة شعوب المنطقة واستغلال مواردها بشكل كفء. ويتيح لها مستوى متقدم من التنمية. وتؤكد الرؤية الاسرائيلية ان فوائد ومزايا السلام الاقتصادي من خلال السوق الشرق اوسطية ستحفز الاطراف العربية الاخرى للمشاركة في الشركة الاقتصادية الشرق اوسطية، فضلا عن اتاحة فرصة اكبر للتوصل الى التسوية السياسية، وتجميع المساحة المتاحة للاطراف العربية المعارضة وربما تحييدهم في معارضة النهج الشرق اوسطي على حد تعبير «الكتاب الاسرائيلين» .

لذلك فإن السوق الشرق اوسطية وطبقاً للرؤية «الاسرائيلية» ستمكن «اسرائيل» من تحقيق مشروع اندماجها الاستراتيجي باقتصادات المنطقة بل وقيادة تلك الاقتصادات والهيمنة عليها بغض النظر عن نتائج التسوية السياسية .

نلخص مما جاء في اعلاه بان الرؤية الاسرائيلية للمضمون الاقتصادي للسوق الشرق اوسطية تتركز حول :-

- التأكيد على أن طريق الرفاه والتنمية الاقتصادية لايمكن ان يتم الا عبر السوق الشرق اوسطية باعتبارها العصي السحرية التي ستحل مشاكل المنطقة الشديدة التأمل .

- التأكيد على ان السوق الشرق اوسطية ستتيح لاسرائيل قيادة الفضاء الاقتصادي الشرق اوسطي .

- أن السوق الشرق اوسطية وماتتضمنه من مشاريع ربط اقليمية ومؤسسات اقليمية ستكون نقطة انطلاق «اسرائيل» الى السوق العربية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في المحتوى الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

- ستكون السوق الشرق اوسطية بمثابة العلاج الشافي لاختلالات الاقتصاد « الاسرائيلي » وجعله اكثر استعداد لمواجهة متغيرات القرن الواحد والعشرين .

- تؤكد « اسرائيل » بان اقامة السوق الشرق اوسطية ستكون كسبا اقتصاديا عظيما لها ، اذ ستفتح لها اسواق العرب ، فضلا عن استثمار اموال نفوطها واستغلال مواردها .

لذا تستند الرؤية الاسرائيلية للمحتوى الاقتصادي للشرق اوسطية الى الراء التي قدمها شمعون بيرز في كتاب الشرق الاوسط الجديد والتي تؤكد على مجموعة من « الثوابت الاسرائيلية » الجديدة وهي :-

- أن يصبح السوق اكثر اهمية من الدول المنفردة .
- أن يصبح الجو التنافسي أهم من وضع الحواجز في الطريق .
- لا ينبغي للعلاقات الاقتصادية أن تؤجل او تربط بعملية السلام ، بل بالامكان اشروع في مشاريع الربط الاقليمي بغض النظر عن نتائج عملية السلام .

وعليه يمكن للعلاقات الاقتصادية ان تسبق العلاقات السياسية .
وتتركز الرؤية « الاسرائيلية » على إنشاء سوق مشتركة على غرار الجماعة الاوروبية على مراحل وطبقا لخصائص الاقتصاد « الاسرائيلي » فان السوق الشرق اوسطية المشتركة تأتي مرحلة رابعة من مراحل التعاون الاقتصادي والتي اشير اليها في الكتاب الاسرائيلي الموجه الى قمة الدار البيضاء .

حيث اشار الكتاب الى المراحل التالية للتطبيع الاقتصادي ، وهي :-

- مرحلة التبادل السلعي .
- مرحلة الدخول في مشاريع مشتركة .
- مرحلة الاتفاق على التوحيد الكمركي .
- مرحلة السوق المشتركة التي يتم خلالها تبادل رؤوس الأموال والاتفاق على سياسات نقدية معينة .
ونستطيع القول ان الاهداف الحقيقية « لاسرائيل » من كل مشروع الشرق اوسطية تنصب حول الكونفدرالية الاردنية - الفلسطينية -

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعي :	الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات في اختىري الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

الاسرائيلية .

وفي هذا الجانب ينبغي التأكيد على مصالحتين هما :-

الاول- ان اسرائيل تدفع بالكوفندرالية السياسية بين الاردن والسلطة الفلسطينية لتجاوز تأسيس الدولة الفلسطينية .

ثانيا- ان « اسرائيل » معنية بالكوفندرالية الثلاثة بينها وبين الاردن والسلطة الفلسطينية اقتصاديا، اي ان هذه الكوفندرالية تشمل « اسرائيل » في شقها الاقتصادي الا انها ليست معنية في شقها بالسياسي (على غرار البينلوكس في شمال اوربا) .

ويبدو ان خيار الاتحاد الاقتصادي هو الخيار الذي تسعى اليه « اسرائيل » في المنظور القريب لوجود درجة من التشابك بين الاقتصادات الثلاث في مجالات المياه والتجارة والبنية التحتية والسياحة والمواصلات والاتصالات والعملية والعملية .

وحقيقة هذا الخيار نابع من خصائص الاقتصاد « الاسرائيلي » والذي يعني خلق اعتماد اسرائيلي على العالم العربي بدلا من العالم الخارجي .

يتضح مما جاء في أعلاه الرؤية الاسرائيلية الشرق اوسطية تكمن في اجراء جراحه جغرافية للمنطقة عن طريق اخضاع الاقتصادات « الاطراف » العربية لأكبر عملية إعادة هيكلة تتيح لاسرائيل قيادتها للتنمية في اشرق الاوسط طبقا لبرنامج المؤتمر الصهيوني الذي اسعقد في نيويورك عام 1942م

وهكذا ترى « اسرائيل » ان تدعيم التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة قادر على تحقيق الاهداف السياسية، اي ان خلق مصالح اقتصادية متبادلة بين الاطراف الداخلة في الشرق اوسطية يمكن ان يؤدي في مرحلة لاحقة الى تسهيل التوصل إلى حل سياسي .

لوضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حازم البلاوى
لوضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

الاقتصاد والسلام (٥)

عقد فى عمان مؤخرا - ٢٣ - ٢٥ يونيو ١٩٩٧ اجتماع للخبراء العرب لمناقشة آثار السلام على بعض القطاعات الصناعية (المنسوجات والصناعات الإلكترونية) بمبادرة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأمم المتحدة) ومؤسسة فريدريك إبيرت الألمانية . وامتدت البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران . وليس الغرض من هذا المقال مناقشة ما جاء فى هذا الاجتماع من آراء بقدر ما هو مناقشة العلاقة بين الاقتصاد والسلام .

جرت العادة عند مناقشة العلاقة بين الاقتصاد والسلام على النظر إلى ما يطلق عليه من عوائد السلام الاقتصادية ، والمقصود بذلك هو دراسة آثار السلام العادل والشامل وقيام علاقات عادية بينها . ويتجه الرأى الغالب إلى أن السلام سوف يعود بالخير على معظم دول المنطقة لأسباب عديدة أهمها إعادة توجيه العديد من الموارد للأغراض المدنية بدلا من تخصيصها للأغراض العسكرية ، فضلا عن أن استقرار الأوضاع السياسية للمنطقة وزوال أسباب التوتر من شأنه أن يكون دافعا لزيادة الاستثمارات سواء بتشجيع الاستثمارات الأجنبية على القدوم إلى هذه المنطقة ، أو حتى تشجيع الاستثمارات الوطنية وعودة الكثير من رهوس الأموال العربية المهاجرة للإفادة من جو الاستقرار الجديد ، وأخيرا فإن استتباب السلام سيكون مدعاة لإعادة النظر فى الأوضاع الاستثنائية وظروف الطوارئ والاهتمام بالإصلاحات الداخلية والدستورية وتحقيق سيادة القانون وتدعيم أسباب الديمقراطية . وهذه كلها من دواعى تحسين الأوضاع الاقتصادية لمختلف دول المنطقة . ويضيف البعض أن استقرار السلام فى الشرق الأوسط بمثل أهمية إستراتيجية عالمية ومن ثم فإن العالم فى حرصه على نجاح واستقرار السلام سيكون مستعدا للمشاركة فى تعمير وتقويل تنمية المنطقة حتى يشعر الجميع بفائدة السلام ويمثلون بذلك ضمانا لاستمراره واستقراره . ومن هنا ظهرت الدعوات إلى مشروع عالمى للسلام فى الشرق الأوسط لتنمية المنطقة على غرار مشروع مارشال بحيث تساهم فيه الدول الكبرى .

وعلى عكس هذا الاتجاه يشكك البعض فى سلامة وصحة هذه الفروض ، ويرون أن هذه الأفكار وهو ما يطلق عليه اسم «المشروع الشرق الأوسط» ليس إلا وهما ، وأنه لن يؤدى إلا إلى سيطرة الاقتصاد الإسرائيلى على المنطقة والمهيمنة عليها . فبعد أن توافر للإسرائيل التفوق العسكرى ، فإنها تود أن تفرض تفوقها الاقتصادى على المنطقة . وبذلك يصبح السلام اسما على غير مسمى ، فهو استمرار للمهيمنة الإسرائيلى بوسائل اقتصادية بعد أن تجاوز العصر قبول السيطرة بوسائل عسكرية . كذلك فإن هذا المشروع ليس سوى وسيلة لأصرف الأنظار بعيدا عن التكامل الطبيعى بين الدول العربية واستبداله بالمشروع الشرق الأوسطى . وأخيرا فإنه نظرا لتفوق الصناعة الإسرائيلى فى معظم القطاعات فإن هناك خطرا على وجود ونمو الصناعات الوطنية من المنافسات الإسرائيلىة .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حازم البيلوي
الموضوع الفرعي :	الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة في الاقتصاد	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

وقد جاءت التطورات الأخيرة في السياسة الإسرائيلية وما ترتب عليها من توقف أو تعثر في مسيرة السلام مما ساعد على زيادة الشكوك حول ما يسمى بالعوائد الاقتصادية للسلام . ولذلك فقد يكون من المناسب مناقشة السؤال العكسي عن علاقة الاقتصاد بالسلام . فلا يقل أهمية عن التساؤل عن الآثار الاقتصادية للسلام طرح التساؤل العكسي وهو : هل تساعد القوى والمصالح الاقتصادية على دفع مسيرة السلام ؟ ، بعبارة أخرى هل تمثل المصالح الاقتصادية القائمة والمحتملة حافزاً للسلام . ولا يقتصر الأمر على حقيقة هذه المصالح الاقتصادية كحافز بل المقصود هو تصور أو إدراك لمثل هذه المصالح كدافع للسلام .

ويبدو أن هناك قطاعاً مهماً من المفكرين والفاعلين اقتصادياً غير مقتنعين بأهمية هذه المصالح الاقتصادية للسلام . فليس هناك ضغط كاف من أصحاب المصالح الاقتصادية للتأثير على السياسيين على دفع عملية السلام كما نراه مثلاً في الولايات المتحدة من ضغط على ضرورة التفاوض في الصين عن مسائل حقوق الإنسان حرصاً على المصالح التجارية بين البلدين . وقد رأينا أن هناك على الجانب العربي من يشكك أصلاً في حقيقة هذه المصالح والمنافع ويرى فيها وهماً أكثر منه حقيقة . وقد لا يقل غرابة أن هناك على الجانب الإسرائيلي من لا يرى في السلام أية منافع اقتصادية لإسرائيل بل إنه يرى أنه قد يترتب عليه إضرار لما حققته إسرائيل من مكاسب اقتصادية وخاصة خلال فترة التسعينيات . وغنى عن البيان أن هذه الاتجاهات المتشددة لا تمثل كل الآراء في إسرائيل فهناك قطاع لا يستهان به يرى في السلام طريق الازدهار الاقتصادي للمنطقة ، ومع ذلك فقد يكون من المفيد التعرف على تلك التصورات والأفكار .

نبدأ بالقول بأن الاقتصاد الإسرائيلي قد حقق منذ ١٩٩١ وخاصة بعد مؤتمر مدريد الكثير من المكاسب الاقتصادية للسلام مقدماً وبمجرد عقد هذا المؤتمر وبصرف النظر عن مدى التقدم الحقيقي في مسيرة السلام . ولذلك لم يكن غريباً أن حقق هذا الاقتصاد إنجازاً اقتصادياً كبيراً منذ ذلك التاريخ ، فبعد ربع قرن من النمو السريع (١٩٤٨-١٩٧٣) عرف الاقتصاد الإسرائيلي تراجعاً وتراجيحاً في معدلات أدائه عرف فيها أزمنة متعددة من تضخم مخيف ، إلى تدهور في ميزان المدفوعات ، إلى زيادة في الدين الخارجي . وقد استمرت هذه الأحوال المتدهورة لأكثر من عشر سنوات بلغت أذناها في ١٩٨٥ حين وصل معدل التضخم إلى حوالى ٥٠٠٪ رغم منحة أمريكية سخية (٥ , ١ بليون دولار) لتخفيف الأعباء . وقد أخذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عدة إجراءات للإصلاح الاقتصادي والتخفيف من القيود مما ساعد الاقتصاد الإسرائيلي على تحقيق معدلات عالية من النمو في التسعينيات

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حازم الجلاوى
الموضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

عندما ظهرت بوادر الاستقرار فى المنطقة ، وقد ساعد على ذلك الى جانب الإصلاح الاقتصادى عدة اعتبارات ، منها وفود ما يقرب من مليون روسى بمؤهلات عالية فضلا عن الحصول على قرض بضمان من الحكومة الأمريكية بمبلغ ١٠ بلايين دولار . كذلك فقد تدفقت رؤوس الأموال والاستثمارات بشكل لم يسبق له مثيل . ومن الضرورى الإشارة هنا إلى أن نسبة غير قليلة من هذه الاستثمارات إنبا جاءت فى أثر مؤتمر مدريد للسلام ، ثم اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل . وفى نفس الوقت تراجعت المقاطعة العربية ، وخاصة المقاطعة من الدرجة الثانية حيث فتحت الأسواق العربية للمشروعات التى تفتح مشروعاتها فى إسرائيل ، مما أزال بعض العقبات أمام وفود الاستثمارات إلى إسرائيل . كذلك عرفت هذه الفترة اعتراف الصين والهند بإسرائيل وإقامة علاقات اقتصادية معها . ولا ننسى أن الصين تمثل واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأن الهند تعرف أكبر طبقة متوسطة فى العالم متطلعة إلى الاستهلاك ، وتلا ذلك استكمال الاعتراف بإسرائيل من باقى الدول التى ظلت مترددة قبل إيجاد حل نهائى للأزمة العربية الإسرائيلية ، وفى نفس الوقت أقامت إسرائيل علاقات تجارية مع عدد من الدول العربية إثر المؤتمر الاقتصادى فى الدار البيضاء (تونس ، المغرب ، عمان ، قطر) ، ويسود الانطباع بأن المنتجات الإسرائيلية تتداول فى معظم الدول العربية حتى إن لم يتم علاقات دبلوماسية أو تجارية معلنة بينها .

وبذلك تحقق لإسرائيل بالفعل معظم ما تتوقعه من نتائج اقتصادية للسلام . وهكذا عرفت إسرائيل معدلات نمو مرتفعة خلال التسعينيات بلغت حوالى ٨٪ وصل فيها متوسط نصيب الفرد إلى حوالى ١٤ ألف دولار كما بلغ الناتج المحل فى إسرائيل حوالى ٧٨ بليون دولار وهو ما يمثل أكثر من ٩٠٪ من مجموع الناتج المحل للدول العربية المحيطة بمجموعة (مصر ، سوريا ، الأردن ، لبنان ، الأراضي الفلسطينية) .

وإزاء ما تحقق مقدما من مكاسب للسلام فإن هناك تردداً لدى بعض الفئات - حول ما يمكن أن يتوافر من منافع اقتصادية إضافية مع مزيد من إجراءات السلام والتقارب مع الدول العربية . ولذلك فإنه قد لا يبدو غريبا أن تقوى الاتجاهات المتشددة فى إسرائيل مع بداية التسعينيات وتراجع بعض الشئ الأصوات الداعية للإسراع بالتسوية السلمية ، بل ويرى عدد من المتشددين ليس فقط ضالة المكاسب الاقتصادية المترتبة على مزيد من السلام ، بل ربما تكون هناك مخاطر اقتصادية وضياح للفرص بالنسبة لإسرائيل نتيجة لمزيد من التعاون الاقتصادى مع الدول العربية المجاورة . فهيكل الصناعة فى إسرائيل وفى الدول العربية المجاورة يختلف بدرجة لا تجعل بينهما إمكان كبير للتجارة ، فمعظم صادرات إسرائيل تتمثل فى منتجات صناعية متقدمة تجد أسواقها فى الدول الصناعية المتقدمة والتى قد لاتجد طلبا كافيا فى الدول العربية المجاورة . فاستبدال الأسواق العربية بتلك التى

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حازم البلاوى
الموضوع الفرعى :	الموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

نجحت إسرائيل فى ولوجها فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان وقرىبا فى الهند والصين يمثل خسارة كبيرة على إسرائيل بإحلال الأسواق العربية محل الأسواق العالمية الديناميكية والحيوية . وليس صحيحا ، من وجهة نظر هذا الاتجاه ، أن إسرائيل جزء من الشرق الأوسط ، قد يكون هذا صحيحا من الناحية الجغرافية ، ولكن الجغرافيا قد انتهت ولم تعد سوى ذكرى من الماضى . الحقيقة فى نظر هؤلاء هى أن حقائق الاقتصاد تتجاوز حدود المكان وترتبط بحجم العلاقات الاقتصادية ، وهى علاقات مالية وتجارية وثقافية تغز على الحدود ، فكوبا وهى على بعد أقل من مائة ميل من الولايات المتحدة أبعد مرات ومرات من شيل أو اليابان أو تيان فى قربها الاقتصادى للولايات المتحدة . وكذلك الحال بالنسبة إلى إسرائيل ، فالصناعة فى إسرائيل أكثر ارتباطا بمراكز الإنتاج فى أوروبا واليابان وأمريكا مما هى بدول الشرق الأوسط ، وعلاقاتها المالية أقرب إلى نيويورك وزيورخ مما هى إلى القاهرة أو عمان . وأكبر خطر - فى نظر هذا الاتجاه - هو أن يؤدى السلام إلى إعادة توطين إسرائيل ليس جغرافيا فقط بل اقتصاديا وثقافيا فى حظيرة الشرق الأوسط . ولا ننسى أن التكوين البشرى لإسرائيل ينقسم بين عناصر غربية وعناصر شرقية ، وإن كانت مؤسساته الحاكمة لاتزال فى أبهى العنصر الغربى ، وهكذا يشعر أصحاب هذا الاتجاه أن ترجيح السلام هو ترجيح للجغرافيا على حساب الاقتصاد والثقافة وتغليب لشرقية إسرائيل على غربيته . فإسرائيل جغرافيا جزء من الشرق ولكنها اقتصاديا وثقافيا جزء من الغرب ، وينبغى - فى نظر هذا الاتجاه - أن تظل كذلك .

وإذا كانت الحجج السابقة ليست قاطعة ولا نهائية ، فإنه لا يخفى أن ضعف الاقتصاد العربى هو أحد الأسباب العميقة لضعف الموقف العربى وهشاشته من ناحية ولتعت المواقف المشددة فى إسرائيل من ناحية أخرى . ومن هنا فإن الدعوة لتدعيم وتقوية الاقتصاديات العربية وإحياء مشروعات التعاون الاقتصادى العربى ، وهى تقوى الجانب العربى عموما ، قد تكون فى نفس الوقت حافزا للسلام . فالعصر لا يعرف لغة أبلى وأقوى دالة من لغة المصالح الاقتصادية . والله أعلم .

الموقف العربي

المخاطر

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي : المخاطر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الحصانة العربية الصافية في الميزة الشرق اوسطية	حميد الجميلي	(كتاب) دراسات في المحوى الاقتصادى		١٩٩٨	٤٧
٢	الشرق اوسطية ٦	سليمان المنذرى	(كتاب) السوق العربية المشتركة في عصر العولمة		١٩٩٩	٥١

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حيد الجميلى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : المخاطر	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

الخسارة العربية الصافية

فى المباداة الشرق اوسطية الصغرى ..

من اجل اعطاء صورة تحليلية للمخاطر التى تهدد مستقبل الاقتصاد العربى جِراء تشكيل النظام الاقتصادى الشرق اوسطى... لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة العوامل التى يتركز عليها الفكر الصهيونى المعاصر فى صياغته لذلك النظام ، وهى :-

١- إن اسراييل لا تنظر الى النظام الاقتصادى الشرق اوسطى من منظار المكاسب الاقتصادية والتجارية المجردة قصيرة الاجل وإنما تنظر إلى الابعاد الاستراتيجية الاقتصادية التى يمكن ان تحققها جِراء ذلك النظام والمتمثلة بـ :-

- أ- التأثير على عملية النهوض الاقتصادى العربى
 - ب- تكريس هيمنتها الاقتصادية والتكنولوجية على المنطقة
 - ج- مواصلة الحرب باستعمال السلاح الاقتصادى .
 - 2- إن اسراييل صاحبة مشروع توسعى مناقض للمشروع النهضوى العربى، ومن الخطأ التصور أن اسراييل مجرد دولة تسعى إلى إقامة علاقات طبيعية مع العرب .
 - 3- إن توجهات اسراييل الاقتصادية هى امتداد للتوجهات الاقتصادية للمنظومة الرأسمالية (ايدولوجية المنظومة الرأسمالية) .
 - 4- إن الولايات المتحدة تقف وراء المشروع الشرق اوسطى لعوامل تتعلق بالاقتصاد الأمريكى ولعوامل تتعلق باهداف الصهيونية العالمية والشراكة الاستراتيجية الأمريكية الاسرائيلية
- إن أى تحليل لا يتوقف عند هذه الاعتبارات عند بحث المخاطر التى تهدد الاقتصاد العربى سيكون قاصرا وعديم الفائدة والجدوى.
- وانطلاقا من هذه الرؤيا الاستراتيجية للمخاطر التى تهدد مستقبل الاقتصاد العربى ستتوقف عند المخاطر الاستراتيجية التالية :-

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : جيد الجميلى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : المخاطر	رقم العدد :
المصدر : (كتاب) دراسات فى المحتوى الاقتصادى	تاريخ الصدور : ١٩٩٨

١- أنكماش وظائف المحتوى الاقتصادى للنظام العربى :

سيؤدى النظام الاقتصادى الشرق اوسطى الجديد إلى تكريس الموقع المتخلف للإقتصادات العربية فى اطار تقسيم العمل الاقليمى (الشرق اوسطى). الجديد من خلال اعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية بين اسرائيل وبين الاقتصادات العربية، بحيث تكون «اسرائيل» المركز الاقليمى المهيمن فيما تصبح الاقتصادات العربية اطراف او تخوم اقتصادية تابعة لذلك المركز اقتصاديا وتكنولوجيا .

وسيؤدى النظام الاقتصادى الشرق اوسطى إلى تضيق هامش الحركة التاريخية امام الاقتصاد العربى بحيث لا يرى سوى الدائرة الغربية - الاسرائيلية . لذلك ستدخل الاقتصادات العربية القرن الواحد والعشرين وهى مكبلة بقيود النظام الاقتصادى الشرق اوسطى مما سيحرمها من امكانية التحرك والتفاعل والانفتاح على القوى الاقتصادية العالمية الصاعدة فى آسيا (شرق وجنوب شرق آسيا)

كما ستؤدى التطورات الاقتصادية الشرق اوسطية الى انحسار النظام الاقتصادى العربى كرابطة اقتصادية وكبنية متماسكة وكاستراتيجية للامن الاقتصادى العربى وبزيادة هذا الانحسار تتكمش وظائف النظام الاقتصادى العربى وتتحول طبيعته من جماعة اقتصادية الى جماعة ثقافية ليس لها تعبير سياسى واقتصادى متماسك، اى يتحول المحتوى الاقتصادى للنظام العربى إلى ظاهرة ثقافية بصورة تدريجية (31) .

والاكثر من ذلك فإن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية والنظام الاقتصادى الشرق اوسطى سيؤدى إلى جعل الوطن العربى مجموعة من الدوائر المتعددة والمستقلة حسب مراحل الهندسة الجيو - اقتصادية الجديدة للمنطقة بحيث تتقاطع مصالحها الاقتصادية والسياسية والامنية والتكنولوجية. وأن استمرار هذا الوضع سيجعل وضع الوطن العربى اقرب إلى وضع امريكا اللاتينية كمجموعة من البلدان ترتبط بلغة واحدة، ثقافة واحدة دين واحد، تاريخ مشترك وشعور بوحدة المصير ولكن دون ان يترجم ذلك فى شكل وحدة أو كيان سياسى مشترك.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حميد الجميلي
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : المخاطر	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات فى المخبرى الأقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

2- المؤسسة الجديدة :

سيؤدى النظام الاقتصاد الشرق اوسطى إلى إنتهاء النظام الاقتصادى العربى بشكله الحالى بعد اندماج الاقتصادات العربية المشرقية فى الفضاء الاقتصادى الشرق اوسطى واندماج الاقتصادات المغربية فى الفضاء الاقتصادى المتوسطى، خاصة وأن الفضائين الشرق اوسطى والمتوسطى ستضم دولا فى المحيط العربى ودولا فى المحيط غير العربى وبإنتهاء النظام الاقتصادى العربى بشكله الحالى ستترتب النتائج التالية :-

- ظهور اطار مؤسسى اقتصادى جديد بديل للاطار الاقتصادى العربى والاطار المؤسسى الجديد الشرق اوسطى أو (المتوسطى) سيتجاوز الاطر المؤسسى الاقتصادى العربى بمؤسساته وألياته .
- سيخضع الاطر الاقتصادى المؤسسى الجديد لشبكة جديدة من الروابط الاقليمية والنظم الوظيفية الفرعية التى سيتم نسجها فى ظل النظام الاقتصادى الشرق اوسطى الجديد
- ستحتل اسرائيل موقعا متقدما وقائدا فى الاطر المؤسسى الاقتصادى الجديد، وفى شبكة الروابط الاقليمية الجديدة اقتصادياً وتكنولوجياً

- مزيد من التشتت والتدهور لمرتكزات النظام الاقتصادى العربى ومؤسساته القطاعية والشمولية سيؤدى هذا التشتت إلى قطع الخيط المتصل بين هذه المؤسسات وربط المصلحة القطرية العربية بالمصلحة الإقليمية بدلا من المصلحة القومية، وقد تتنافس المصلحة القومية مع المصلحة القطرية ستؤدى المؤسسة الجديدة الى افعال الدائرة التى ستتحرك فى رحابها الاقتصادات المنتمية للمشروع الشرق اوسطى

3- تهميش الثوابت القومية :

النظام الاقتصادى الشرق اوسطى ليس نظام مناقض للنظام العربى بل هو نقي لذاتية النظام العربى وتقويضا لارضية الحد الأدنى من الثوابت القومية والوجود والنهوض العربى المشترك وبهذا المعنى فالنظام الاقتصادى الشرق اوسطى لايعني سوى الانبطاح على الارض

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد الجملى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : المخاطر	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دراسات فى المحررى الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

لكى تدوسنا عربية التطورات الشرق اوسطية، وهو سجن للقضية الاقتصادية العربية بمرمتها وتهميش لشوابتها القومية المتعلقة باستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك لاشك أن تفويض الثوابت القومية فى اطار النظام الاقتصادى الشرق اوسطى سيؤدى إلى تكامل الاقتصادات العربية إلى تخوم اقتصادية منتمية إلى دوائر متعددة مستقلة ذات مصالح اقتصادية خاصة بها واستنادا إلى ذلك فإن المصالح الاقتصادية للاقطار العربية يمكن ان تتقاطع فى مقابل تكاملها مع الدائرة المستقلة التى تنتمى إليها وبهذا التكامل الاقليمى الجديد والتناظر الاقتصادى الغربى سيؤدى النظام الاقتصادى الشرق اوسطى إلى تمكين اسرائيل من اختراق الاقتصادات العربية والقضاء على الخيط العربى المتصل، واعادة هيكلة تلك الاقتصادات فى اطار نمط جديد لتقسيم العمل بعمق قانون النمو غير المتكافىء ويزيد من عمليات تدويل الاقتصادات العربية والحاقه بالسوق الاقليمية ثم بالسوق العالمية من موقع متخلف فى غياب رؤية استراتيجية عربية وإرادة سياسية فاعلة (32)

4- الاختراق الاسرائيلى للتكنولوجيا :

ستتمكن اسرائيل من اختراق الاقتصادات العربية والهيمنة عليها تكنولوجياً بفعل مجموعة من العوامل من أبرزها مايسمى بمشاريع الربط الاقليمى حيث سيترتب على التقاء مصالح الرأسمالية العالمية لاسيما الامريكية بالمصالح الاسرائيلية التعويل على أن تصبح اسرائيل هى المركز الاستثمارى والتكنولوجى بالمنطقة.. واسرائيل وعلى مدى سنوات طويلة أخذت تسعى حثيثاً لتحديث صرح ضخ من التكنولوجيا المتقدمة مهيئاً لممارسة دور اقليمى بارز فى المنطقة العربية هذا الدور تبدي ملامحه الاساسية فى ربط الاقتصادات العربية باقتصاد اسرائيل وما ينطوى عليه هذا الربط من فرصة ذهبية امام اسرائيل تبدو واضحة فى فتح الاسواق العربية دون معرقلات للمنتجات الاسرائيلية والاستغلال البشع للاعداد الغفيرة من الايدى العاملة الرخيصة وأخيرا استغلال الثروات العربية - البترولية وغيرها من المواد الاولى وشبه المصنعة لتدوير عجلة الاقتصاد الاسرائيلى... وبالطبع تهديم الاقتصاد العربية (33)

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : سليمان المنفرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : المخاطر	رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

الشرق أوسطية

فى ورقة العمل التى أعدها لجنة من خبراء الأمانة العامة لجامعة الدول العربية^(١) تم حصر المخاطر التى تنطوى عليها قمة الدار البيضاء الشرق أوسطية فى ثلاث جوانب هى:

أولاً: المخاطر السياسية

ثانياً: المخاطر الاقتصادية

ثالثاً: المخاطر المؤسسية

ويمكن إيجاز أبرزها فيما يلى:

أولاً - المخاطر السياسية:

١ - إدخال إسرائيل فى نسج المنطقة العربية مع احتفاظها بترسانتها النووية خارج نطاق مفاوضات التسوية. وخارج إطار الرقابة الدولية، وقبل أن تتخلى عن طبيعتها الاستيطانية كدولة لليهود من كل الجنسيات، والتزامها باستجلابهم.

٢ - إطلاق عملية التطبيع الرسمى والعملى للعلاقات العربية الإسرائيلية، قبل قيام إسرائيل بالوفاء باستحقاقات عملية التسوية السياسية، وخصوصاً بجهة تطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، وما تفرضه تلك القرارات، من انسحاب إسرائيل كامل من الجولان السورية، وجنوب لبنان، والأراضى الأردنية، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وتفكيك المستوطنات وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية خصوصاً القرار رقم ١٩٤ .

وتكمن الخطورة الرئيسة فى ذلك، فى محاولة قمة الدار البيضاء تغيير الأولويات، وفرض أسبقية للجانب الاقتصادى على التقدم فى مسار التسوية السياسية، وإطلاق عملية التطبيع وإلغاء المقاطعة المفترض أن تأتى نتاجاً للتسوية.. الأمر الذى يهدد العملية السلمية، ويقوض الأمن والمبادئ التى قامت عليها. وتجريد الجانب العربى من أدوات الضغط التفاوضية المتبقية لديه لتحقيق تلك المبادئ، وزيادة الضغط على كل من سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات إضافية لحساب إسرائيل.

٣ - إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومحاولة طمس هويتها القومية والاستماع عنها بهوية إقليمية:

فقد وجهت الدعوة لدول المنطقة لحضور قمة الدار البيضاء، على أساس التصنيف الذى يعتمد البنك الدولى لشمال أفريقيا والشرق الأوسط. والذى يستبعد كلياً خمس دول عربية : السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر.

أما استبعاد ليبيا والعراق وإيران فقد جاء مؤقتاً ولأسباب سياسية. وجرى ضم إسرائيل، وإلحاق تركيا المنظمة للدائرة الأوروبية بالإقليم.

وتشكل الصيغة الإقليمية المطروحة، تهديداً خطيراً لوحدة الهوية القومية للوطن العربى

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : المخاطر	رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

وتستهدف تعميق الانقسام والشرذمة بين دوله، من خلال اقتطاع أجزاء منه، وضما إلى تجمعات إقليمية أخرى، فى الوقت الذى يتم فيه ضم دول أخرى غير عربية إلى التجمع الشرق أوسطى الجديد.

٤ - إضفاف الموقف العربى والاستفراد به بعيداً عن ضوابط وقرارات الشرعية الدولية من خلال تغيب منظمة الأمم المتحدة. رغم كونها الإطار الرئيسى والآلية الأساسية للتعاون الدولى. واستمرار تهيش الدور الأوروبى، وتغيب دور القوى الدولية المؤثرة الأخرى كاليابان والصين. الأمر الذى ينعكس سلباً على الموقف العربى ويخل بميزان القوى الإقليمى بشدة لصالح إسرائيل.

٥ - زيادة الضغط على الحكومات العربية لتسريع عملية التسوية والتطبيع، عبر إقحام القطاع الخاص العربى ليلعب دوراً يتجاوز الجانب الاقتصادى، ومحاولة توزيعه تحت شعار الشراكة الجديدة، من خلال اقحامه المبكر فى مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص الإسرائيلى، لفرض التطبيع الواقعى وخلق مصالح مشتركة ومتشابكة تسهم فى توسيع قاعدة القبول العربى بإسرائيل، قبل وفائها باستحقاقات عملية التسوية، وإضفاف موقف الأطراف العربية المباشرة فى عملية السلام للتأثير عليها.

ثانياً - المخاطر الاقتصادية ويمكن بيان أبرزها فيما يلى:-

١ - إعادة توزيع موارد المنطقة وفرض الشراكة الإسرائيلية فى استغلال تلك الموارد، عبر صيغ وآليات التعاون الإقليمى المقترحة.

فقد تضمن إعلان الدار البيضاء دعوة صريحة إلى إلغاء المقاطعة فى وقت قريب، لتمكين إسرائيل من الإفادة من الأسواق العربية حتى قبل وفائها باستحقاقات عملية التسوية.

كما تضمنت توجهات اللجان القطاعية صيفاً تكسب إسرائيل حقوق المشاركة فى أطر تعاونية فى مجالات كالبنى الأساسية والتجارة والاستثمار الخ..

٢ - فرض إسرائيل كمعضو متميز فى صيغ تعاون اقتصادى إقليمى تفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضرورى.

حيث يجرى فرض عضوية إسرائيل فى المجموعة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والأطر المنبثقة عنها والداعمة لها، فى ظل اختلال كبير فى موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية. أسهمت الدول الصناعية المتقدمة فى تحقيقه، وما تزال تلزم بضمانه، عبر انفراد إسرائيل بإمكانية الحصول على أحدث التكنولوجيا الغربية المتطورة، وتمتعها بموارد إضافية وتسهيلات امتثالية عبر مناحة لأطراف الإقليم الأخرى، وبدعم هذا التفوق الاقتصادى بنفوق عسكرى، يستند إلى ترسانة نوية خارج نطاق الرقابة الدولية، والتزام أمريكى رسمى بحفظ الاختلال فى ميزان القوى العسكرى الإقليمى لصالحها.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : المخاطر	رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

٣- تزايد الضغوط على الدول العربية لتنميط سياساتها الاقتصادية وفقاً للنموذج الدولى/ الغربى/ وتسريع وتأثره وفقاً للإيقاع الإسرائيلى، الذى أنهى للتو عملية إصلاح اقتصادى وإعادة هيكلة استمرت طوال عقد كامل، وأسهمت الدول الصناعية المتقدمة فى تحمل إعباء تمويلها، دون مراعاة لظروف الدول العربية، وللتفاوت التنموى الحاد بين دول المنطقة. مما يحد من قدرتها على التكيف الإيجابى وحماية مصالحها الوطنية، ويهدد بتكريس هذا التفاوت وتعميقه، باعتبار أن السوق آلية يتحكم فيها الطرف الأقوى.

ثالثاً - المخاطر المؤسسية: تثير المؤسسات التى أنشأتها قمة الدار البيضاء، لتكون إطاراً للتعاون الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مخاوف كثيرة تجاه إمكانية التعايش بين هذه المؤسسات المزمع إنشاؤها، والبنى المؤسسية القائمة للتعاون الإقليمى كجامعة الدول العربية وأجهزتها ومؤسساتها، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

وترتبط هذه المخاوف، وخصوصاً تجاه جامعة الدول العربية، بحقيقة كون صيغة التعاون الإقليمى التى تروج لها المؤتمرات الشرق أوسطية ذات طبيعة إحلالية، تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة كما تم بيانه سابقاً، مما يشكل تهديداً لجامعة الدول العربية ومؤسساتها كدور وإطار قومى.

يعزز تلك المخاوف، المشاكل التى تعيشها مؤسسات العمل العربى المشترك، والفجوة الواسعة التى تفصلها عن الدول العربية. وضعف قدرة هذه المؤسسات على تحقيق عوائد تنموية ملموسة للدول العربية أو توسيع قاعدة المصالح العربية المشتركة بشكل مقبول.

وما لم يتم التغلب على هذه المشاكل، فإن خطراً حقيقياً يتهدد جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك، ومن ثم مجمل النظام العربى، خصوصاً فى ظل العون والدعم الخارجى المتاح للمؤسسات الجديدة وترشيحها كبديل أكثر جدوى فى رأى دعايتها والمروجين لها.

